للحديث تتمة...

تبون بين معركة الرموز والأرقام

عثمان لحياني

ربح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون معركة الدستور، باعتبار أنه صار أمراً واقعاً، بحكم نتائج الاستفتاء، التي صادقت على الدستور الجديد. وبغض النظر عن معدل المشاركة والمقاطعة، بالنسبة للرئيس، فإن الدستور هو المحطة المفصلية التي ستسمح له بالتخلص سريعاً من ميراث العهد السابق، ويدخل ضمن «التطهر» من ميراثه، عبر التخلص من البرلمان في انتخابات قريبة، للحصول على مجلس جديد يتساوق مع المرحلة، تتبعها انتخابات لتجديد مؤسسات الحكم المحلي. ويدخل في مكاسب الرئيس السياسية الإيفاء بنزاهة الاستفتاء، وهذه نقطة ثانية يمكن أن تمثل المؤشر الإيجابي الأكبر في استفتاء الأحد الماضي، وستؤدي دوراً مهماً في تغيير السلوك الانتخابي ومخرجات الاستحقاقات الانتخابية، على الأقل هذه المرة لم يتجه النقاش، كما أغلب الاستحقاقات السابقة التي شهدتها الجزائر، إلى مسألة التزوير والتلاعب بالنتائج والمخرجات، وانحصر حول المقاطعة وتفسيراتها. والقبول بالأرقام والبيانات كما هي في الواقع الانتخابي، وجرأة الإعلان عن نسبة مشاركة بـ23 في المائة دون خجل من هذا التواضع، نقطة مضيئة في هذا الاستفتاء. لكن في المقابل، فإن أهم معركة خسرها الرئيس الجزائري في خضم الاستفتاء، هي معركة الرموز. كان واضحاً - والرئيس نفسه يقر بذلك - أن الغرض الأساسي من اختيار موعد الأول من نوفمبر/تشرين الثاني، هو تركيب الاستفتاء على حدث تاريخي (ذكرى اندلاع ثورة التحرير في 1954)، وإضفاء شرعية ثورية على الدستور الجديد. لم يكن الأمر موفقاً. وإضافة إلى الرفض السياسي، فإن النسبة الكبيرة للمقاطعة في الاستفتاء، حرمت الرئيس من أي استفادة من رمزية نوفمبر. معركة الأرقام لم تكن في صالح الرئيس من الناحية السياسية تماماً. الدستور الجديد حاز في المجموع على 13 في المائة فقط من مجموع الكتلة الناخبة (3,3 ملايين من مجموع 24,5 مليون ناخب). إذا تم جمع كتلة الرفض مع كتلة المقاطعة. وهذا يعني وجود رفض شعبي لأول مشروع سياسي يطرحه تبون. لكن أخطر ما في هذا المؤشر هو تآكل شعبية الرئيس على الدستور الجديد. لم يكن الأمر موفقاً. وإضافة إلى الرفض السياسي، فإن النسبة الكبيرة للمقاطعة في الاستفتاء، حرمت الرئيس من أي استفادة من رمزية نوفمبر. معركة الأرقام لم تكن في صالح الرئيس من الناحية السياسية تماماً. الدستور الجديد حاز في المجموع على 13 في المائة فقط من مجموع الكتلة الناخبة (3,3 ملايين من مجموع 24,5 مليون ناخب). إذا تم جمع كتلة الرفض مع كتلة المقاطعة. وهذا يعني وجود رفض شعبي لأول مشروع سياسي يطرحه تبون. لكن أخطر ما في هذا المؤشر هو تآكل شعبية الرئيس على الدستور الجديد. لم يكن الأمر موفقاً. وإضافة إلى الرفض السياسي، فإن النسبة الكبيرة للمقاطعة في الاستفتاء، حرمت

SCOOP

العراق: الكاظمي يحضّر تكتلاً لخوض الانتخابات المبكرة

بغداد ـ **عادل النواب**

يتحرك رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لتشكيل كتلة سياسية خاصة به، لخوض الانتخابات المبكرة المؤمل إجراؤها مطلع يونيو/ حزيران 2021، تضم سياسيين وناشطين برزوا في تظاهرات أكتوبر/ تشرين الأول 2019، بحسب ما يؤكده مقربون من الكاظمي. في هذا الوقت، تبدي قوى سياسية مخاوف من استغلال الكاظمي منصبه لتحقيق مكاسب انتخابية، وسط اتهامات له بخرق التفاهم الذي تم على أساسه منحه الثقة في البرلمان.

ووفقاً لمصدر مقرب من الكاظمي فإن الأيام الماضية شهدت اجتماعات مكثفة بين الأخير وفريقه السياسي، لإنضاج مشروع تشكيل تكتل سياسي للمشاركة في الانتخابات المبكرة، كتكتل مدني مستقل، يقوده الشباب بنحو 90 في المائة من عدد الأعضاء. وتم تداول أسماء عدة لهذا التكتل من بينها «المرحلة»، و«بداية»، لكن حتى الآن لم يتم الاتفاق النهائي على أي من تلك الأسماء، حتى يتم البدء بإجراءات تسجيله لدى دائرة الأحزاب في مفوضية الانتخابات. وبين المصدر أن «كتلة الكاظمي الانتخابية، ستضم ناشطين بارزين كان لهم دور في تظاهرات تشرين الأول، إضافة إلى فريق الكاظمي السياسي، وهم في الغالب صحافيون وإعلاميون وأكاديميون. وتم عقد عدة اجتماعات لمناقشة جذب وجوه جديدة للتكتل المقرر أن يخوض الانتخابات المقبلة، ومنافسة الأحزاب التقليدية في معاقلها الرئيسية، خصوصاً بغداد وجنوب البلاد». وأكد أن الكاظمي قد يكون المُشرف والمؤسس للكتلة الجديدة، أو الموجه لها، وليس شرطاً أن يرشح نفسه في الانتخابات. وفي الوقت الذي اعتذر فيه مكتب رئيس الحكومة، منذ الأحد الماضي، عن التعليق على تلك المعلومات، أكدت النائبة عن ائتلاف «النصر» ندى شاكر جودت، في حديث مع «العربي الجديد»، وجود ما سمته «شرط»، تم أخذه على الكاظمي قبل الموافقة عليه لتولي منصب رئاسة الوزراء، وهو ألا يدخل بالانتخابات المقبلة بأي شكل من الأشكال ولا بشكل حزبياً، وأن الكاظمي وافق على ذلك. وقالت «على ضوء موافقة الكاظمي على شرط عدم ترشحه للانتخابات تم منحه الثقة، ونحن الآن نستغرب من معلومات تتحدّث عن أنه يعمل حالياً على تشكيل كتلة انتخابية خاصة به». واتهمت الكاظمي بأنه يستغل منصبه وصلاحياته لتحقيق مكاسب سياسية وانتخابية، و«لهذا قام بالتوجه نحو ساحات التظاهرات والناشطين، ووظف الكثير منهم بهدف كسبهم وكسب أصواتهم وأصوات القواعد الجماهيرية لهؤلاء الناشطين».

تكتل مدني يقوده الشباب بنحو 90 في المائة من عدد الأعضاء

في المقابل، أعلن القيادي في تحالف «الفتح» غضنفر البطيخ أنه لا يوجد قانون يمنع مشاركة رئيس الوزراء بالانتخابات، لكن كان هناك اتفاق سياسي بمنع أي رئيس وزراء يترأس هذه الحكومة من المشاركة في الانتخابات. وبين، لـ«العربي الجديد»، أن «هناك مخاوف سياسية من استخدام الكاظمي لمنصبه لأهداف انتخابية، خصوصاً بعد قيامه بتعيين الكثير من الناشطين كمستشارين له، بهدف كسبهم، وحتى يكونوا من المروجين له ولكتلته في الانتخابات المقبلة».

وقال المحلل السياسي العراقي محمد التميمي، لـ«العربي الجديد»، إنه «وفق المعطيات فإن الكاظمي وكتلته الانتخابية سيكونون مؤثرين في المرحلة السياسية المستقبلية، ومن المنافسين خلال الانتخابات، خصوصاً في المدن ذات الأغلبية الشيعية». وبين أن «الكاظمي وكتلته الانتخابية ربما يحصلون على ما يقارب 20 مقعداً في البرلمان الجديد، خصوصاً أن غالبية تلك الشخصيات، ستكون من الشباب والتي كان لها دور في ثورة تشرين الأول)». وأضاف أن «القوى السياسية المتنفذة حالياً لن تبقى تتفرج على الكاظمي، وسيكون لها تحرك آخر، نحو كسب وجوه من المتظاهرين والناشطين، حتى يكونوا في واجهة تلك القوى. كما أن بعض القوى عملت على تشكيل كتلة رديفة من الشباب، كمحاولة لكسب أصوات جديدة لها».

اعتقال مستشار لرئيس الحكومة

أشارت مصادر عراقية، أمس، إلى اعتقال أحد أعضاء هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء، بتهم فساد وإحالته إلى التحقيق. ونقلت وكالات أنباء محلية عن مصادر قولها إن «لجنة مكافحة الفساد اعتقلت مستشار رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي (الصورة)، الوكيل السابق في وزارة الكهرباء رعد الحارس». وأكد مسؤول أنه «متهم بقضايا فساد مالي ومخالفات إدارية».

شروط جديدة للفصائل لتطبيق اتفاق سنجار

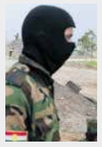

كشف مسؤول عراقي، لـ«العربي الجديد»، أنّ الفصائل الموجودة في سنجار غرب نينوى وضعت شروطاً للقبول بتنفيذ اتفاق تطبيع الأوضاع في المنطقة، والذي أبرمته الحكومة العراقية مع حكومة إقليم كردستان. وقال المسؤول نفسه إن من بين الشروط «عدم دخول قوات البشمركة إلى البلدة، وأن تحتفظ الفصائل بمقار ومكاتب لها داخلها، من دون وجود عسكري لها».

تحليل

افرزت الانتخابات التشريعية المصرية وقائع عدة، ومنها استبعاد 7 ضباط عن إدارة الانتخابات، بسبب تسريب مقاطع فيديو تضر بالنظام الحاكم ومرشحيه في دوائر الجيزة والإسكندرية والمنيا واسيوط

استبعاد 7 ضباط من إدارة الانتخابات

عمليات الاقتراع مستمرة في مصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

من المقرر أن يبدأ التصويت في المرحلة الثانية من انتخابات مجلس النواب في مصر، بعد بضعة أيام. وتشمل الانتخابات الجديدة محافظات القاهرة والقليوبية والمنوفية والغربية وكفر الشيخ والدقهلية ودمياط وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وشمال سيناء وجنوب سيناء. وقد كلّفت اللجان المختصة بإدارة المشهد الانتخابي، المشكّلة من جهازي المخابرات العامة والأمن الوطني، اجتماعاتها مع مرشحي القوائم الفردية التابعين لحزبي «مستقبل وطن» و«الشعب الجمهوري»، وكذلك مرشحي القائمة الموحدة، للتنسيق فيما بينهم في أعمال الدعاية، وتجميع الناخبين. وطلبت من الجميع الاتفاق على طرق وسائل المواصلات الخاصة وتقسيم القرى والكفور فيما بينهم، على أساس الشعبية والقدرة المالية والتنظيمية، لضمان حشد أكبر قدر ممكن من المواطنين للمشاركة في الانتخابات. وطلبت منح الأولوية لتأمين فوز مرشحي القائمة الموحدة، الذين سيمثلون نصف عدد أعضاء المجلس.

وانعقدت الاجتماعات التنسيقية في مقار حزب «مستقبل وطن» والأمن الوطني، في عواصم المحافظات وبعض المراكز الكبرى في الدقهلية والمنوفية. وسيطرت عليها تحذيرات مشدّدة من ضباط المخابرات والأمن الوطني، من دخول المواطنين إلى مقارّ إدارة الحملات الانتخابية ومراكز حشد الناخبين، خوفاً من تكرار تسريب مقاطع فيديو وصوت، كالتي اكتفت بها صفحات مواقع التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية في أعقاب الجولة الأولى من انتخابات المرحلة الأولى الشهر الماضي. وكشفت تلك الإجراءات بما لا يدع مجالاً للشك، عن تحصيل مبالغ مالية ضخمة مقدّرة بعشرات الملايين من الجنيهات، من المرشحين، بدعوى التبرّع نظير ترشيحهم باسم الحزب التابع لدائرة عبد الفتاح السيسي. كما أظهرت مجدداً كيفية وعد المواطنين بمنحهم مبالغ مالية مختلفة، في مقابل توجّههم للتصويت لصالح مرشحي الحزب والقائمة الموحدة.

وتضمنت التحذيرات بحسب مصادر سياسية من محافظات مختلفة تحدثت لـ«العربي الجديد»، ضرورة تحكم كل مرشح في إدارة حملته بشكل كامل وتحمله مسؤولية أي أخطاء تصدر من تلك النوعية. كما تمّ منع جميع المرشحين من الحديث لوسائل الإعلام، وعدم تداول أوراق النتائج المبدئية للفرز على الإنترنت، ضماناً لإمكانية تعديل النتائج ونسب الحضور فيما بعد، كما حدث في العديد من الدوائر خلال المرحلة الأولى التي تم تسجيل نسب الرسمية فيها، بما يفوق بكثير الحضور الفعلي لتحسين نسبة المشاركة المعلنة.

ونبّهت القيادات الاستخباراتية والأمنية المرشحين بضرورة منع الاشتباكات اللفظية بين ممثليهم وأنصارهم خارج لجان الاقتراع، ورفع الشكاوى للجنة التنسيقية على مستوى الدائرة، لتلافي نشر الأخبار السلبية عن المرشحين في وسائل الإعلام. وتمّ التأكيد أيضاً على مرشحي القوائم الفردية بضرورة دعم القائمة الموحدة، في مواجهة قائمة المستقلين بالقاهرة وجنوب ووسط الدلتا وقائمة أبناء مصر بشرق الدلتا، اللتين تخلوان تقريباً من أي شخصيات بارزة.

وذكرت المصادر أن سبعة ضباط كانوا مكلفين بإدارة الانتخابات في دوائر بالجيزة والإسكندرية والمنيا وأسيوط، تم استبعادهم من مهامهم بعد فتح تحقيق في كيفية تسريب مقاطع فيديو حول اشتباكات المرشحين. وفُتح تحقيق داخلي من قبل المخابرات حول كيفية حصول القائمة الثانية المنافسة للقائمة الموحدة، وهي قائمة «نداء مصر» المشكلة أساساً من شخصيات غير معروفة كانت الأجهزة رفضت ترشيحها على قائمتها، على أصوات مرتفعة في محافظة البحيرة وبعض مراكز محافظة الجيزة تحديداً. وأشارت المعلومات إلى ضلوع عدد من القيادات الأمنية في توجيه الناخبين بالقرى للتصويت لتلك القائمة، كإجراء انتقامي من تجاهلهم في إدارة العملية الانتخابية.

دعوة لإلغاء قرارات منع السفر

دعت منظمة «المجموعة المتحدة للقانون» الحقوقية في مصر، أمس، السلطات إلى إلغاء قرارات المنع من السفر غير محددة المدة، والتي تمثل قيوداً غير قانونية ضد المعارضين. واوضحت ان المادة 62 من الدستور المصري تنصّ على «ضمان حرية التنقل وحظر المنع من مغادرة إقليم الدولة، إلا بأمر قضائي مسبب ومحدد المدة». كما اشارت الى الفراغ التشريعي في عدم وجود قانون ينظم حالات المنع من السفر ومدته وطريقة الطعن عليه بمصر.

تستمرّ الانتخابات المصرية على مراحل حتى 7 ديسمبر المقبل (Getty)

فؤاد ممثل الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، والذي قدم طعناً بالتزوير. وذكر المصدر أن رئيس الهيئة تحجج في مواجهة بعض أعضاء مجلس الإدارة الذين طالبوا بالتحقيق في تلك المخالفات، وفي مقاطع الفيديو الخاصة بالرشى الانتخابية، بضيق الوقت وبأن القانون يتيح التحقيق فيها في وقت لاحق وإحالة الجرائم للقضاء، وهو أمر لن يكون له تأثير على تشكيل مجلس النواب بعد انتخابه، نظراً للحصانة التي ستترتب لأعضائه.

ووفقاً للجدول الزمني للانتخابات الذي أعلنت عنه الهيئة الوطنية، فإن المرحلة الثانية لانتخابات مجلس النواب بدأت يوم الأحد الماضي، مع قيام الناخبين المصريين المسجلين بالخارج بطباعة وإرسال بطاقات الاقتراع إلى مقار البعثات الدبلوماسية في اليومين الماضيين. ويفترض أن تستقبل البعثات الدبلوماسية بطاقات الاقتراع اليوم الأربعاء، وغداً الخميس وبعد غد الجمعة، على أن يتم التصويت في الداخل، يومي السبت والأحد المقبلين. واستؤنفت الدعاية الانتخابية لإعادة المرحلة الأولى يوم الاثنين الماضي، على أن تستمرّ حتى 18 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، في المقابل، تُستأنف الدعاية الانتخابية لإعادة المرحلة الثانية من 16 نوفمبر الحالي حتى 2 ديسمبر/كانون الأول المقبل.

وحددت الهيئة الوطنية للانتخابات موعداً أقصاه 3 نوفمبر الحالي للطعن على قرار الهيئة بإعلان نتيجة المرحلة الأولى، على أن تفصل فيها المحكمة بين 4 نوفمبر و13 منه. وحددت 17 نوفمبر موعداً للطعن على نتيجة المرحلة الثانية، على أن تفصل فيها المحكمة بين 18 نوفمبر و27 منه.

وتُجرى انتخابات الإعادة في الخارج بالنسبة للمرحلة الأولى أيام 21 و22 و23 نوفمبر، وتُجرى الإعادة في الخارج بالنسبة للمرحلة الثانية أيام 5 و6 و7 ديسمبر المقبل.

كورونا ينتشر بين الأسرى... وإضراب الأخرس يتجاوز 100 يوم

حذر فلسطينيون من ازدياد أعداد الإصابات بفيروس كورونا بين الأسرى، جراء تجاهل إدارة سجون الاحتلال للأمر

رام الله ـ **العربي الجديد**

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الاستهتار بحياة الأسرى الفلسطينيين، مع ارتفاع عدد المصابين بفيروس كورونا إلى 73، وسط تحذيرات فلسطينية من استشهاد الأسير ماهر الأخرس، الذي يواصل إضرابه المفتوح عن الطعام لليوم الـ100 على التوالي رفضاً لاعتقاله الإداري. وأعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، في بيان أمس الثلاثاء، ارتفاع عدد الأسرى المصابين بفيروس كورونا في سجن جلبوع الإسرائيلي إلى 73 إصابة، مشيرة إلى أن العدد مرشح للازدياد خلال الأيام المقبلة. وأوضحت أن إدارة سجن جلبوع، حيث يوجد 360 أسيراً، أغلقت المعتقل بالكامل وألغت جميع الزيارات وأعلنت أنها ستقوم بنقل جميع المصابين إلى سجن سليمون.

ونددت هيئة الأسرى بالتدابير السيئة والإجراءات الوقائية والاحترازية المعدومة داخل سجون الاحتلال، واستهتار إدارة السجون في الحفاظ على سلامة المعتقلين. وأكدت أن سياسة الإهمال والتقصير الإسرائيلية المتعمدة والممنهجة جعلت الأسرى هدفاً لفيروس كورونا ولكل الأوبئة والأمراض الخطيرة التي تودي بحياتهم. ولفتت إلى أن عدداً من الأسرى المصابين بالفيروس، كانوا قد شكوا بأعراض المرض، منتصف الأسبوع الماضي، وأخبروا إدارة السجون بذلك، إلا أنها تجاهلت الأمر ولم تجر أية فحوصات لهم.

وقال نادي الأسير الفلسطيني، في بيان، إن سلطات الاحتلال، ومنذ انتشار الوباء، وضعت الأسرى في عزل مضاعف، بدلاً من أن توفر لهم الإجراءات الوقائية اللازمة، واستمرت في تنفيذ الاعتقالات اليومية التي طاولت المرضى وكبار السن والأطفال والنساء. كما واصلت نقل الأسرى بين السجون، الأمر الذي ساهم بشكل أساسي في نقل الوباء كما جرى اليوم في سجن جلبوع، عدا عن نسبة الإصابات العالية بين صفوف السّجانين، وهم المصدر الأول لنقل الفيروس. وحذر من أن إدارة السجون حولت الوباء كأداة قمع وتنكيل وتهديد لاسيما بحق المعتقلين الجدد، وحوّلت بعض الأقسام في السجون إلى ما تُسمى مراكز «للحجر الصحي»، لا تتوفر فيها أدنى الشروط الصحية، بل يواجه الأسير المصاب عملية عزل مضاعفة، وأوضاعاً حياتية قاسية.

كما حذرت وزيرة الصحة الفلسطينية مي الكيلة، في بيان، من استمرار سياسة الإهمال الطبي من قبل سلطات الاحتلال بحق الأسرى، خصوصاً في ظل جائحة كورونا. وقالت إن «سلطات الاحتلال الإسرائيلي تهمل الأسرى الذين يعانون من أمراض مزمنة قبل الجائحة، ما يعني أن معاناتهم ستتضاعف في السجون خلال الجائحة التي بات الأسرى فيها يعانون من الفيروس والأمراض المزمنة، ما ينذر بخطر محدق قد يتعرضون له، خصوصاً المرضى منهم». من جهة ثانية، واصل الأسير ماهر الأخرس (49 عاماً) إضرابه المفتوح عن الطعام مسجلاً أمس 100 يوم على التوالي رفضاً لاعتقاله الإداري وطالباً بحريته، في ظل تعنت إسرائيلي برفض الإفراج عنه وتلبية مطالبه، ووسط تحذيرات فلسطينية من استشهاده ووقف أعضاء جسده. وأكد رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية قدري أبو بكر، لـ«العربي الجديد»، على هامش اعتصام في مقر الصليب الأحمر بمدينة البيرة للتضامن مع الأخرس والأسرى المضربين أمس الثلاثاء، أن «الوضع الصحي للأسير ماهر سيئ جداً من الناحية الصحية، لكن معنوياته عالية»، محذراً من أن وصول ماهر إلى اليوم الـ100 من الإضراب قد يكون نتيجة قرار لإدارة سجون الاحتلال بقتله. وأوضح الأسير المحرر محمد القيق، لـ«العربي الجديد»، والذي خاض تجربة الإضراب عن الطعام لفترة طويلة في سجون الاحتلال قبل أكثر من 4 سنوات، أن ترك الأخرس ليصل إلى 100 يوم من الإضراب، يعني أنه قد يكون شهيداً مع وقف التنفيذ، وحالته تخرج عن كل البروتوكولات الصحية وهو معرض لأي انتكاسة صحية.

حذر فلسطينيون من سياسة الإهمال الطبي بحق الأسرى (مصطفى حسونة/الأناضول)

خصوصية للدعاية السياسية في سيناء

سيناء ـ **محمود خليل**

يحمل موسم الانتخابات النيابية في محافظة شمال سيناء، شرقي مصر، خصوصية تختلف عن بقية المحافظات، نظراً للظروف الاستثنائية التي تعيشها المنطقة منذ الانقلاب صيف عام 2013، وطبيعة دعاية المرشحين، وكذلك تقليص الدوائر الانتخابية، على الرغم من اتساع الفلسطينية قدري أبو بكر، لـ«العربي الجديد»، على هامش اعتصام في مقر الصليب الأحمر بمدينة البيرة للتضامن مع الأخرس والأسرى المضربين أمس الثلاثاء، أن «الوضع الصحي للأسير ماهر سيئ جداً من الناحية الصحية، لكن معنوياته عالية»، محذراً من أن وصول ماهر إلى اليوم الـ100 من الإضراب قد يكون نتيجة قرار لإدارة سجون الاحتلال بقتله. وأوضح الأسير المحرر محمد القيق، لـ«العربي الجديد»، والذي خاض تجربة الإضراب عن الطعام لفترة طويلة في سجون الاحتلال قبل أكثر من 4 سنوات، أن ترك الأخرس ليصل إلى 100 يوم من الإضراب، يعني أنه قد يكون شهيداً مع وقف التنفيذ، وحالته تخرج عن كل البروتوكولات الصحية وهو معرض لأي انتكاسة صحية.

يسعى المرشحون لجذب الناخبين من بوابة الاحتياجات

القدرة على إصدار قرار لصالح سيناء وأهلها، أو تغيير واقع مرير يعيشونه في كل ساعة، مضيفاً «بناءً على ذلك، يسعى المرشح للانتخابات إلى جذب الناخبين من بوابة الاحتياجات التي كان من المفترض أن تسدها الحكومة وأجهزتها النشطة في سيناء، فرأينا خلال فترة الدعاية الانتخابية نهاية الشهر الماضي، حملات لتنظيف الشوارع الرئيسية، وتوزيع كوبونات (قسائم) وقود للسائقين، خصوصاً سائقي الأجرة، وادعاء مسؤولية الإفراج عن معتقلين احتياطياً للتحري عن سجون الأمن في المحافظة، بالإضافة إلى توزيع مساعدات عينية وزيارة الدواوين والعائلات، خصوصاً في مدينتي العريش وبئر العبد». ولفت جواد إلى أن التجربة السابقة مع نواب سيناء كانت غير مشجعة للاهتمام بالانتخابات النيابية مجدداً، في ظل استمرار أزمات المحافظة، ومرور سنين عليها من دون أي يتم تحريك ساكن، مشيراً إلى أنه في كثير من الأحداث اليومية كان المواطنون يبحثون عن النواب فلا يجدونهم، ما تسبب في حالة سخط شعبي على النواب السابقين.

وعن الوضع الانتخابي، أفاد مصدر حكومي مسؤول لـ«العربي الجديد» بأن المحافظة باتت تنقسم إلى دائرتين بدلاً من ثلاث دوائر في هذه الانتخابات، وتتمثل في الدائرة الأولى التي تضم أقسام: أول وثان وثالث ورابع العريش، رفح، والشيخ زويد، وينتافس على مقعدها الفردي 19 مرشحاً (6 حزبيين و13 مستقلاً) هم: عبد العزيز مطر إسماعيل سالم (حزب مستقبل وطن)، إبراهيم سالم إبراهيم الكاشف (حزب التجمع)، أحمد يونس أحمد محمد (حزب الحرية)، محمد مدحت محمد رفاعي (مستقل)، حسام شاهين منسي إبراهيم (مستقل)، أنور سعيد محمود إبراهيم (حماة وطن)، إيهاب حسن عبد الوهاب بيتا (مستقل)، فايق العبد حمدان الخليلي (حزب حماة وطن)، صالح سلامة حسين الرياشات (مستقل)، محمد العبد محمد الشوربجي (مستقل)، محمد أحمد محمود أحمد عبد الرحمن (مستقل)، محمد السيد سليمان علي (مستقل)، عبد الحميد عثمان حمدان أبو عتلة (مستقل)، خالد عودة عبد الفتاح الشريف (مستقل)، عادل محمد علي زناتي (مستقل)، عبد الناصر إبراهيم عبد العزيز شعبان (مستقل)، علاء أجميعان عامر حمادة عبيد (الوفد الجديد)، ياسر حمدي عرابي (مستقل)، وائل محمد سليم أحمد (مستقل).

أما في الدائرة الثانية التي تضم أقسام: الحسنة والقسيمة ونخل وبئر العبد ورمانة فينتافس 12 مرشحاً (3 حزبيين و9 مستقلين) هم: عبد الله محمد سالم عبد الكريم (مستقل)، نصر الله حسين سالم محمد (حزب مستقبل وطن)، محمد أبو الحديد مصطفى عرفة (مستقل)، سامي كامل عامر عمر (مستقل)، موسى محمد سليم محمد (مستقل)، عبد العال علي محمد أبو السعود (حزب حماة وطن)، محمد عبد القادر سليم سليمان (مستقل)، السيد إبراهيم علي فرج (مستقل)، إبراهيم سليمان سلمان عبد المالك (مستقل)، حسام سليمان علي سالم (العربي للعدل والمساواة)، سلامة سالم سليمان سالم (مستقل)، محمد إبراهيم محمد سليمان الشوربجي (مستقل). يضاف إلى هؤلاء مرشحو «القائمة الوطنية».

شرق غرب

استمرار العمل بمعبر رفح

استأنفت السلطات المصرية، أمس الثلاثاء، فتح معبر رفح البري، جنوبي قطاع غزة، أمام حركة المسافرين، لليوم الثاني على التوالي. وذكرت وزارة الداخلية الفلسطينية (تديرها حركة حماس) أن عمل المعبر في يوم فتحه الأول «شهد مغادرة 685 مسافراً ووصول 131 مواطناً عائداً لقطاع غزة». ومن المقرر أن يستمر فتح المعبر، في كلا الاتجاهين، حتى يوم غد الخميس.

(الأناضول)

قضية الأخرس: الجامعة العربية تدين الاحتلال

دان الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية، سعيد أبو علي، أمس الثلاثاء، التجاهل المتعمد لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، وحملها المسؤولية عن تدهور حياة الأسير ماهر الأخرس، الذي يواصل إضرابه المفتوح عن الطعام لليوم المائة على التوالي رفضاً لاعتقاله الإداري، مع تراجع وضعه الصحي بشكل خطير للغاية. وقال أبو علي إن «حالة الأسير الأخرس تمثل معاناة الأسرى ومدى الانتهاكات الفظيعة التي ترتكبها سلطات الاحتلال بحقهم».

(العربي الجديد)

تدريب بحري مصري ـ فرنسي

نفّذت البحريتان المصرية والفرنسية، أمس الثلاثاء، تدريباً بحرياً عابراً بنطاق الأسطول الشمالي بالبحر المتوسط، وذلك بمشاركة الفرقاطة المصرية «طابا» والفرقاطة الفرنسية «جان بار». وتضمن التدريب العديد من الأنشطة المختلفة، منها التدريب على تنفيذ تشكيلات الإبحار المختلفة والتي أظهرت مدى قدرة الوحدات البحرية المشتركة على اتخاذ أوضاعها بدقة وسرعة عالية، وكذلك التدريب على تقييم مختلف التهديدات.

(العربي الجديد)

مصر: إخلاء سبيل 400 معتقل مؤقتاً

أخلت محكمة جنايات القاهرة، أمس الثلاثاء، سبيل جميع المتهمين على ذمة أحداث سبتمبر/ أيلول 2019 في القضيتين 1338 و1413 لسنة 2019 حصر تحقيق، والمتهمين في القضية 1739 لسنة 2018 حصر تحقيق نيابة أمن الدولة العليا، وعددهم أكثر من 400 متهم، بينهم الصحافي هيثم حسن، والمدون محمد أكسجين، والباحث السياسي سامح سعودي. ومن المحتمل أن يعود المفرج عنهم للسجن مجدداً، إذا استأنفت النيابة على قرار المحكمة، وهو ما سيظهر قريباً.

(العربي الجديد)

لبنان يبرئ كارلوس غصن من زيارة إسرائيل

أوقف القضاء اللبناني، أمس الثلاثاء، ملاحقة قطب صناعة السيارات كارلوس غصن (الصورة)، بجرم «زيارة إسرائيل» بناء على إخبار قدّمه ثلاثة محامين بحقه مطلع العام الحالي إثر وصوله الى بيروت بعد فراره من اليابان، بفعل مرور الزمن العشري على الجرم. وكان غصن قد زار إسرائيل عام 2008 بصفته مديراً لشركة «رينو» الفرنسية لتوقيع اتفاق شراكة مع شركة سيارات إسرائيلية. واعتذر لاحقاً عن ذلك.

(فرانس برس)

قضية

ارتياح سياسي لإعلان السلطة الجزائرية النسب المتدنية للمشاركة الشعبية

نتائج استفتاء الدستور... «حلال»

جاءت المقاطعة الواسعة للاستفتاء على الدستور الجزائري نتيجة للدور الذي أداه الحراك الشعبي. وعلى الرغم من نسبة التصويت المتدنية، والتي تعكس غضباً سياسياً وشعبياً من الدستور نفسه، إلا أن شفافية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أثارت إعجاب كثيرين، خصوصاً أنه سبق لها أن أدت دوراً إيجابياً في رئاسيات 2019

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

لم تكن نسبة المقاطعة غير المسبوقة لنتائج الاستفتاء الشعبي على الدستور الجزائري الذي جرى يوم الأحد الماضي، وحدها محور النقاش السياسي في الجزائر بعد إعلان النتائج، لكن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أعلنت الأرقام كما هي، عبر الإقرار بنسبة مشاركة متدنية بلغت 23,7 في المائة فقط. وهو ما مثّل بالنسبة لقوى سياسية ومحللين تحوّلاً كبيراً يؤشر على نهاية مراحل تزوير الانتخابات، ما يُسهم في استعادة ثقة الناخبين، وكشف الحجم التمثيلي لكل قوة سياسية في البلاد وإعطاء مصداقية للمؤسسات المنتخبة. مع العلم أن خطوة السلطة الوطنية المستقلة ليست الأولى من نوعها، ففي الندوة الصحافية التي عقدها للإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر/كانون الأول الماضي، قال رئيسها محمد شرفي، وهو وزير عدل سابق، إنه «لم يولد من يستطيع أن يضغط عليّ وعلى سلطة الانتخابات». وبدا تصريحه في حينه بمثابة تأكيد المعلومات التي كانت متداولة عن ضغوط مارسها عليه رئيس الحكومة حينها نور الدين بدوي، لتوجيه الانتخابات ضد المرشح عبد المجيد تبون. لكن أياً من المرشحين لم يطعن في شفافية الانتخابات الرئاسية.

هذا الأرث سمح للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في ضمان نزاهة استفتاء الأحد الماضي، وهو ما دفع شرفي في مؤتمره الصحافي، أول من أمس الاثنين، إلى وصف الدستور الجديد بأنه «حلال». وقال: «في الانتخابات الرئاسية كسبنا رئيساً حلالاً، وفي الاستفتاء كسبنا دستوراً حلالاً»، مضيفاً بأن «التزوير نوع من أنواع الفساد، بل هو أمّ الفساد». وأعلن أن نسبة المشاركة بلغت 23 في المائة، مع تصويت 5,5 ملايين ناخب (من مجموع 24,5 مليون ناخب). صوّت 66,8 في المائة منهم بنعم للدستور، بمجموع 3,3 ملايين ناخب، في مقابل تصويت 33,2 في المائة، يمثلون 1,6 مليون ناخب، ضده.

والتقطت الرئاسة الجزائرية اللحظة السياسية، وحاولت في بيانها الذي أعقب الإعلان عن نتائج الاستفتاء، تبشير الجزائريين بالقطيعة النهائية مع مراحل تزوير الانتخابات في السابق. وذكرت الرئاسة في البيان أن «النتائج قد أظهرت أن الاستفتاء كان متميزاً بالشفافية والنزاهة، والنتائج التي أعلنتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تُعدّ تعبيراً حقيقياً وكاملاً عن إرادة الشعب». وأضاف البيان أن الاستفتاء «يبيّن أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون كان وفياً لالتزاماته، حتى يتم الشروع أخيراً في المسار الكفيل بالسماح بالتعبير الحر والديمقراطي للشعب الجزائري حول كل ما يخص مصيره». وأشادت الرئاسة الجزائرية بالشفافية والنزاهة التي طبعت الاستفتاء الشعبي، متعهدة بأنه «من هنا فصاعداً وامتداداً لانتخابات 12 ديسمبر 2019، فإن كل انتخابات ستكون بمثابة تعبير عن تطلعات الشعب الجزائري ولما يريده لمستقبله». وتعهّدت أيضاً بـ«منع أي تدخل للحكومة والسلطات الإدارية في تنظيم الانتخابات، بعدما تم تحويل الصلاحيات الكاملة للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وقد كانت النتائج في مستوى تطلعها».

> غياب التزوير في الانتخابات يعود أيضاً للدور البارز للحراك الشعبي
>
> النظام السياسي يتجاوب وبصدد تكريس التغيير التدريجي

وإضافة إلى الرئاسة، يؤكد إقرار الكثير من القوى السياسية، بما فيها تلك التي كانت ضحية للتزوير في الانتخابات السابقة قبل الحراك الشعبي، أو تلك التي كانت تعتبر أن التزوير معضلة حقيقية في البلاد، أن نجاح السلطة الانتخابات هذه المرة، سيكون له أبعاد إيجابية.

ورأى رئيس حزب «جيل جديد» (تقدمي)، أحد أبرز معارضي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، جيلالي سفيان، أن «الدرس الأول الذي استخلصناه هو أنه كانت للسلطة الشجاعة، حتى ولو رغماً عنها لإعطاء الأرقام الصحيحة. والآن نستطيع أن نعطي قراءة جدية في الاستفتاء، إذ إنه من النادر جداً في الجزائر أن نتعامل مع أرقام حقيقية عن الاستفتاء، تعبّر عن واقع نسبة المشاركة، وهذا يعطي للانتخابات مصداقية». وأشار في حديثٍ لـ«العربي الجديد» إلى أن «هذا نجاح كبير ومؤشر على أن النظام السياسي في الجزائر يتجاوب وبصدد تكريس التغيير التدريجي. وسيكون لذلك أثر إيجابي كبير على صعيد استعادة ثقة الناخبين في الانتخابات المقبلة». وكان من المقرر أن تجري الجزائر انتخابات برلمانية في عام 2022، إلا أن نتائج الاستفتاء على الدستور ستتيح الفرصة لإجرائها في وقتٍ أكبر، كما أعلن الرئيس الجزائري أكثر من مرة.

يشير هذا التصريح أيضاً إلى أن السلطة السياسية لم تكن تملك خياراً غير كفّ يدها عن الانتخابات وعدم التدخل فيها. وكان يمكن أن تكلفها أية محاولة للتدخل في عمل سلطة الانتخابات أو التلاعب بالنتائج الكثير، في ظل الاحتقان السياسي والرفض الشعبي للاستفتاء، وهو ما تجلى بوضوح من خلال نسبة المقاطعة. كما نتائج الاستفتاء الشعبي على الدستور، يمكن أن تكون في السياق نفسه محطة فارقة، في إحداث تغيير عميق داخل النظام إزاء مسألة الانتخابات وشفافيتها في الجزائر. لكن الامتحان الأكبر للسلطة السياسية وسلطة الانتخابات معاً، سيكون عند إجراء الانتخابات النيابية والمحلية المقبلة، بحكم طبيعة التنافس وحجم الأحزاب والقوائم المشاركة فيها، والتي ستسمح بمعرفة حقيقة السلوك الانتخابي، والحجم الحقيقي لكل قوة سياسية في البلاد.

لكن هذه المخرجات غير المسبوقة في الجزائر، لم تكن لتحدث لولا الدور البارز والضغط الذي شكّله الحراك الشعبي على السلطة، خصوصاً أن أي خطأ أو محاولة لتزوير الاستفتاء ونتائجه، كانت ستكلف السلطة كثيراً، وقد تنسف كامل المسار السياسي في البلاد.

في السياق أبدى أستاذ العلوم السياسية في جامعة سعيدة، مولود ولد الصديق، اعتقاده في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، بأن «الأرقام التي قُدّمت هي لتخفيف الضغط والذي تغير هو سلوك السلطة بسبب الضغط الشعبي المتواصل، الذي فرض عليها تغيير سلوكها إزاء الانتخابات. لكن من حيث المبدأ، فإن تجربة هيئة الانتخابات حديثة، وتُثمّن باتجاه الاستقلالية. ومن المهم جداً تشجيع كل ما يمكن لتحقيق الشفافية في الانتخابات المقبلة. لكن في المقابل، يجب أن تحظى بسلطاتها الدستورية كاملة في إدارة مراحل أخرى من الانتخابات، مثل الحملة الانتخابية».

اعتبر سياسيون وحراقيون ان الجزائر ستُنهي «عهد التزوير» (العربي الجديد)

ملاحظات على هامش الاستحقاق

يوجد ملاحظات يمكن تسجيلها متعلقة بإداء السلطة، ولا ترتبط بالضرورة بسير عملية الاقتراع ونتائجها، لكنها تتصل بمراحل سابقة للتصويت. ومن بينها ما يتعلق بضمان تكافؤ الفرص بين كل القوى المشاركة في الانتخابات، وإنهاء الحقء الحصري في الترخيص للأنشطة الانتخابية. كما يسود اعتقاد بضرورة تطوير الاداء الاعلامي، الذي لم يرض الصحافيين في استفتاء الاحد، إذ لم تعقد هيئة الانتخابات اية مؤتمرات يوم الاقتراع.

خاص

دور أميركي في التقارب بين باشاغا والقاهرة

علمت «العربي الجديد» أن واشنطن أدت دوراً في التقارب بين مصر ووزير الداخلية في حكومة الوفاق الليبية فتحي باشاغا الذي يزور القاهرة لبحث ملفات عدة

القاهرة، طرابلس ـ **العربي الجديد**

لم يخرج الكثير، أمس الثلاثاء، عن ثاني أيام اجتماعات اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+ 5) التي تلتئم للمرة الأولى في ليبيا، وتحديداً في مدينة غدامس، بهدف بحث تطبيق اتفاق وقف دائم لإطلاق النار بانتظار ما ستؤول إليه المخرجات في ختام الجلسات اليوم الأربعاء. ويتزامن ذلك مع انتقادات تتعرض لها البعثة الأممية، التي ترعى الاجتماعات، بشأن طريقة إدارتها مسارات الحل الليبي.

في هذه الأثناء، برزت الأنباء عن زيارة مرتقبة لوزير الداخلية في حكومة الوفاق الليبية فتحي باشاغا إلى مصر، وسط تأكيد مصادر لـ«العربي الجديد» وجود دور أميركي في التقريب بينه وبين القاهرة. وقالت مصادر مصرية خاصة مقربة من اللجنة المعنية بالملف الليبي إن جدول زيارة باشاغا إلى القاهرة يتضمن لقاءات مع عدد من المسؤولين المصريين، الذين يأتي في مقدمتهم مدير المخابرات العامة عباس كامل، ومنسق اللجنة المصرية المعنية بشأن ليبيا اللواء أيمن بديع. وأضافت المصادر، لـ«العربي الجديد»، أن هناك اتصالات منذ فترة بين باشاغا والجانب المصري، لافتة إلى أنه جرى التنسيق معه بشكل مباشر، خلال أزمة تعرّض العمال المصريين للإهانة في مدينة ترهونة، وكذلك اختطاف عدد من العمال المصريين في مدينة بني وليد، الشهر الماضي. وتحدثت عن وجود تقارب كبير في الرؤى بين الجانبين، بشأن عدد من الملفات التي يأتي في مقدمتها ملف مكافحة الإرهاب، ومواجهة العناصر المتطرفة.

وكشفت المصادر أن الجانب الأميركي أدى دوراً بارزاً في التقريب بين القاهرة وباشاغا، الذي يتولى عملية موسعة لملاحقة العناصر المتطرفة، وتفكيك الميليشيات المسلحة، ودمجها ضمن هياكل نظامية، تتبع الجيش الليبي. وبحسب المصادر فإن باشاغا يسعى لتوسيع نفوذه خلال الفترة المقبلة عبر تقديم نفسه مرشحاً لرئاسة الوزراء ضمن التصورات المطروحة لتقاسم السلطة، والتي تتضمّن تقسيم الرئاسات الثلاث بين أقاليم ليبيا، بحيث يكون منصب رئيس الوزراء من نصيب غرب ليبيا، في حين يكون منصب رئيس المجلس الرئاسي من حصة شرق ليبيا وإقليم برقة، فيما تكون رئاسة مجلس النواب من نصيب الجنوب الليبي.

وقالت المصادر إن باشاغا يسعى لبناء الثقة بينه وبين القاهرة، لضمان عدم الاعتراض عليه من جانب مصر، في حال توليه منصب رئيس الوزراء، خلفاً لرئيس حكومة الوفاق الوطني فائز السراج. وبحسب المصادر فإنّ القاهرة لا تعترض على شخص باشاغا، إلا أنها ما زالت في حاجة لضمانات بشأن حدودها الغربية مع ليبيا وضمان تأمينها وعدم انتقال أية تهديدات عبرها للداخل المصري. كذلك أشارت المصادر إلى أن القاهرة ستبحث مع باشاغا ضمان توازن العلاقات الليبية بين القاهرة وأنقرة، بحيث لا تشكل تركيا مقراً مستهدِفاً لمصر من الحدود الغربية لمصر مستقبلاً، في ظل العلاقات التي تربط وزير الداخلية في حكومة الوفاق بتركيا. وقالت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، إن القاهرة تثق بدرجة ما بباشاغا، إلا أن الأمر في إطار العلاقات بين الدول لا يتوقف على الثقة فقط، ولكن هناك محددات أخرى يجب ضمانها قبل الحصول على دعم مصر.

وجاء هذا التطور قبل ساعات من اختتام اجتماعات اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+ 5) في مدينة غدامس الليبية، الهادفة إلى تطبيق اتفاق وقف دائم لإطلاق النار. وكانت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة، ستيفاني ويليامز، قد أكدت أن الجلسة الأولى لاجتماعات اللجنة بين وفدي «الوفاق» وميليشيات حفتر قد أحرزت «تقدماً في تنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار». وأضافت، خلال مؤتمر صحافي عقدته عقب انتهاء الجلسة الافتتاحية في غدامس مساء أول من أمس، أن «هناك توافقاً وتقدماً ملحوظاً توصل إليه الضباط العشرة، وهو أمر مشجع للغاية ومهم لنقل هذه الروح والمسؤولية إلى الطبقة السياسية».

> مصر ما زالت في حاجة لضمانات بشأن حدودها مع ليبيا

وأكدت مصادر مسؤولة مقربة من اجتماعات غدامس، لـ«العربي الجديد»، أن الجلسة في غدامس ستحدد تفاصيل وقف إطلاق النار ونقاط تباعد قوات الطرفين، بالإضافة للاتفاق على تشكيل الغرفة العسكرية المشتركة التي ستشرف على تنفيذ بنود الاتفاق، فيما سيتم إرجاء الملفات الأخرى المتعلقة بمغادرة المرتزقة وتحديد موعد بدء انسحاب قوات الطرفين من مناطق التماس بمدينة سرت. وكشفت المصادر عن استعداد ممثلي مجلسي الدولة ونواب طبرق لاستئناف اجتماعات حوارهما في مسار المناصب القيادية في المغرب مجدداً، مشيرة إلى أن المرجح أن تستأنف الاجتماعات غداً الخميس. وأكدت المصادر أن اجتماعات الإيرانية تستغل الحالة المعيشية الصعبة التي أتقفت عليها، وبحث جملة من الأسماء المقترحة، بهدف تحديد أسماء القوائم دون أن يكون لها الحق في اعتماد أسماء بعينها لشغل تلك المناصب.

هنالك الصالات منذ فترة بين باشاغا والجانب المصري (محمود تركية/ فرانس برس)

رصد

دير الزور: العوز وسيلة مليشيات إيران لتجنيد سوريين

تعمل طهران على تأمين السيطرة على دير الزور ومحافظتها عبر استغلال الأحوال المعيشية الصعبة، وتجنيد سوريين في هذه المناطق

أمين العاصي

تتسارع خطوات مليشيات إيرانية لتأكيد سطوتها على محافظة دير الزور السورية، شرقي سورية، التي تُعدّ محطة رئيسية على طريق طهران بيروت، الذي يعمل حكام إيران على إنجازه من خلال خلق ظروف لا يمكن تجاوزها في أي تسوية سياسية مقبلة. ومن بين هذه الظروف تغيير النسيج الاجتماعي، وتجنيد أبناء المنطقة في صفوف هذه المليشيات. في السياق، تمّ تجنيد نحو 6700 سوري من أعمار مختلفة في صفوف القوات الإيرانية والمليشيات التابعة لها أخيراً، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان، في المناطق التي تسيطر عليها هذه المليشيات في محافظة دير الزور. وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن المليشيات الإيرانية تستغل الحالة المعيشية الصعبة للسكان لتجنيدهم في صفوفها، لافتة إلى أنها تقدّم رواتب تراوح بين 70 و100 دولار لهؤلاء المتطوعين حسب مهامهم. وأشارت المصادر إلى أن بعض الشبان والرجال يضطرون للانخراط في صفوف المجندين لتفادي انتقام هذه المليشيات، الذي يصل في بعض الأحيان إلى القتل في حال الرفض. وأوضحت أن معظم سكان المناطق التي يسيطر عليها الإيرانيون والنظام السوري تركوا بيوتهم ونزحوا إلى الضفة الأخرى من نهر الفرات، حيث سيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، وذكرت أن مدينة الميادين، التي كان عدد سكانها أكثر من 60 ألف نسمة، لم يبقَ فيها سوى آلاف عدة فقط، وكذلك الحال في مدينة البوكمال. ويشطر نهر الفرات محافظة دير الزور من الوسط، ويسيطر الإيرانيون على القسم الجنوبي الذي يسميه السكان المحليون بـ«الشامية»، بينما تسيطر «قسد» على القسم الشمالي المعروف بـ«الجزيرة»، والذي يقع ضمن ما بات يُعرف اصطلاحاً بـ«شرقي الفرات».

وتسيطر هذه المليشيات بشكل كامل على المنطقة الممتدة من مدينة الميادين، جنوب شرقي مدينة دير الزور، إلى مدينة البوكمال على الحدود السورية العراقية، المقدّرة بنحو 60 كيلومتراً، وما بينهما من قرى وبلدات. وتحتفظ هذه المليشيات بنفوذ لها داخل دير الزور منذ أواخر عام 2017، تاريخ إسقاط تنظيم «داعش». وأبرز هذه المليشيات: «لواء فاطميون» الذي يضم مرتزقة من أفغانستان، و«لواء زينبيون» الذي يضم مرتزقة من باكستان، بالإضافة إلى «لواء الإمام علي» و«حركة النجباء» وقوات من «الحرس الثوري» الإيراني، ومليشيات أخرى من «الحشد الشعبي» العراقي.

وتتبع للإيرانيين مليشيات محلية بقيادة أشخاص يرتبطون مباشرة بالحرس الثوري الإيراني، أبرزهم الشيخ القبلي نواف البشير، الذي يقود مليشيا «الباقر»، وتضم مرتزقة من قبيلة البقارة، إحدى كبريات القبائل في ريف دير الزور، لكن القسم الأكبر من أبنائها معارضون للنظام السوري. وكان البشير نفسه من القياديين في صفوف المعارضة السورية وتعرض للاعتقال في عام 2011، قبل أن يُفرَج عنه ويغادر سورية، غير أنه فاجأ الشارع السوري المعارض في مطلع عام 2017 بعودته إلى دمشق، ليعلن تشكيل هذه الميليشيا.

وأوضح الكاتب محمد خالد الشاكر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الإيرانيين اختاروا مدينة الميادين في ريف دير الزور الجنوبي الشرقي، مركزاً لمشروعهم في شرقي سورية، مشيراً إلى أن مظاهر التشيّع تبدو أكثر وضوحاً في هذه المدينة لجهة تغيير أذان المساجد وتعديل أسماء الشوارع وإنشاء مزارات دينية لربط المنطقة بالمشروع الإيراني في سورية. وأضاف الشاكر، وهو أحد أبناء الميادين، أن الإيرانيين «يحاولون رسم خريطة الهلال الشيعي للسيطرة على المنطقة، ومحافظة دير الزور محطة مهمة على الطريق البري الذي تعمل إيران على إنشائه، ويمتد من طهران مروراً بالعراق وسورية وصولاً إلى العاصمة اللبنانية بيروت على ساحل المتوسط».

وفي السياق نفسه، أوضح الكاتب محمد خالد الشاكر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الإيرانيين اختاروا مدينة الميادين في ريف دير الزور الجنوبي الشرقي، مركزاً لمشروعهم في شرقي سورية، مشيراً إلى أن مظاهر التشيّع تبدو أكثر وضوحاً في هذه المدينة لجهة تغيير أذان المساجد وتعديل أسماء الشوارع وإنشاء مزارات دينية لربط المنطقة بالمشروع الإيراني في سورية. وأضاف الشاكر، وهو أحد أبناء الميادين، أن الإيرانيين «يحاولون رسم خريطة الهلال الشيعي للسيطرة على المنطقة، ومحافظة دير الزور محطة مهمة على الطريق البري الذي تعمل إيران على إنشائه، ويمتد من طهران مروراً بالعراق وسورية وصولاً إلى العاصمة اللبنانية بيروت على ساحل المتوسط».

الميليشيات تستغل الحالة المعيشية الصعبة في المحافظة (وتاب بشارة/فرانس برس)

الحدث

أكد امير قطر موقف بلاده من القضية الفلسطينية (الأناضول)

قطر: انتخابات أكتوبر 2021 لتوسيع مشاركة المواطنين

الدوحة ـ **انور الخطيب**

حدّد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني شهر أكتوبر/ تشرين الأول المقبل موعداً لإجراء انتخابات مجلس الشورى، مؤكداً أن مكانة بلاده تتعزز على الرغم من الحصار. ووضح أمير قطر، في افتتاح دور الانعقاد العادي الـ49 لمجلس الشورى القطري، أمس الثلاثاء، أن انتخابات أكتوبر المقبل تأتي في إطار «تعزيز تقاليد الشورى القطرية وتطوير عملية التشريع بمشاركة أوسع من المواطنين». وقال: «كانت الاستعدادات لانتخابات مجلس الشورى تصل إلى ختامها، وسوف تجرى الانتخابات في شهر أكتوبر من العام المقبل. سوف تجرى هذه الانتخابات بموجب الدستور الذي استفتي عليه في العام 2003 وصدر عام 2004. وبهذا نقوم بخطوة مهمة في تعزيز تقاليد الشورى القطرية وتطوير عملية التشريع بمشاركة أوسع من المواطنين».

وأضاف: «لدينا نظامنا الراسخ المتجذر في بنية مجتمعنا والمتداخل معها. وهو ليس تعددية حزبية، بل هو نظام إمارة مستند إلى تقاليد راسخة من الحكم العادل والرشيد المرتبط بالشعب بالمبايعة وعلاقات الولاء والثقة المتبادلة والتواصل المباشر بينه وبين المجتمع». وشدد على أنه «ليست الانتخابات معيار الهوية الوطنية، فقد تبلورت هوية قطر عبر الزمان، وتظهر في أبهى صورها في تضامن مجتمعنا وتماسكه، وقيمه الأخلاقية السمحة، وحبه لوطنه، كما ظهرت في تحدي الحصار».

وأشار الشيخ تميم إلى أن مكانة قطر الدولية تتعزز على الرغم من استمرار الحصار. وقال «بالنسبة لسياستنا الخارجية، وعلى الرغم من استمرار الحصار الجائر منذ أكثر من ثلاث سنوات، فإن مكانة قطر الدولية تتعزز بسبب تكثيف نشاطنا في القضايا التي تهم المجتمع الدولي، مثل التغير المناخي ومكافحة الفقر ومحاربة الإرهاب وغيرها، وبسبب اتباع سياسات حكيمة ومسؤولة ومبدئية، والإسهام في حل العديد من النزاعات بالطرق السلمية عبر الحوار».

وأضاف «فيما يتعلق بمنطقتنا، فإننا نؤكد على موقفنا الثابت من عدالة القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة لأشقائنا الفلسطينيين، بما في ذلك إقامة دولتهم المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية والحل العادل لقضية اللاجئين، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية». وأعلن أن الأمة العربية فقدت في هذا العام رجلين من أعظم رجال الخليج، وهما السلطان قابوس بن سعيد، باني سلطنة عمان الحديثة الذي ربطته بقطر علاقات من الأخوة والود المتبادلين، وأمير الكويت الشيخ صباح الجابر الصباح، «الذي عمل بكل ما أوتي من قوة للتوفيق بين الدول العربية وإصلاح ذات البين في دول الخليج، والذي لن ننسى مواقفه معنا». وأضاف «نأمل أن تستلهم دول مجلس التعاون من اعتدال فقيدينا وحكمتهما من المواعظ والعبر الصحيحة، لمستقبل العلاقات فيما بينها».

وبخصوص مواجهة جائحة فيروس كورونا، أوضح أن قطر اختارت الإغلاقات الجزئية وأن النظام الصحي في البلد أثبت جدارته في التعامل مع الوباء. وفي الشأن الاقتصادي، أكد أمير قطر متانة الريال القطري في مواجهة الأزمات الخارجية من خلال حفاظه على قيمته. وأضاف أن «قطر حافظت على تصنيفها الائتماني المرتفع وقطاع الطاقة تخطّى تداعيات الجائحة».

شرق غرب

قصف متبادل في إدلب

تبادلت قوات النظام السوري وفصائل المعارضة المسلحة، أمس الثلاثاء، القصف في جبل الزاوية بريف إدلب، بالتزامن مع تعزيز الجيش التركي نقاطه في منطقة جبل الزاوية. وقالت مصادر عسكرية إن فصائل المعارضة المسلحة قصفت مواقع لقوات النظام في مدينة كفرنبل وقرية حزارين بريف إدلب الجنوبي، وذلك رداً على قصف النظام لناحية البارة أول من أمس.

(العربي الجديد)

البرهان: نتبادل مع إثيوبيا منافع

اعتبر رئيس مجلس السيادة السوداني، عبد الفتاح البرهان (الصورة)، أمس الثلاثاء، أن بلاده تتبادل منافع مشتركة مع إثيوبيا بما يخدم المنطقة. وقال البرهان، في ختام زيارته إلى أديس أبابا، إن «البلدين يتبادلان المنافع المشتركة بما يخدم المنطقة، ويحقق استقرارها في كافة المجالات». وأشاد «بالتطوير اللافت في مجال الزراعة والصناعة في إثيوبيا».

(الأناضول)

إرجاء محاكمة البشير ومتهمي انقلاب 1989

أرجأت محكمة سودانية، أمس الثلاثاء، محاكمة الرئيس السوداني المعزول عمر البشير و27 شخصاً إلى 10 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي لاستكمال الاستماع إلى ردود محامي الدفاع على نص الاتهام الذي تلاه النائب العام تاج السر الحبر. وقال القاضي عصام الدين محمد إبراهيم إن «الجلسة المقبلة لاستكمال سماع الرد» على بيان الاتهام ستعقد «بعد أسبوع فقط من الآن». وعقدت الجلسة الثامنة من المحاكمة في قاعة تراعي إجراءات السلامة من فيروس كورونا.

(فرانس برس)

ساحل العاج: واتارا رئيسا للمرة الثالثة

أعيد انتخاب الرئيس الحسن واتارا (الصورة) لولاية ثالثة في ساحل العاج، بنتيجة 94,27 في المائة من الأصوات في الدورة الأولى بعدما قاطعت المعارضة الانتخابات، وفقاً للنتائج التي أعلنتها اللجنة الانتخابية المستقلة أمس الثلاثاء. وقال رئيس اللجنة إبراهيم كوليبالي كوياسيبي، بعد تلاوة النتائج، «انتخب الحسن واتارا رئيساً للجمهورية». واعرب الاتحاد الأوروبي عن «قلقه العميق إزاء التوتر والاستفزازات والتحريض على الكراهية التي سادت ولا تزال مستمرة في البلاد حول هذه الانتخابات».

(فرانس برس)

البيرو: الكونغرس يبدأ مسعى لعزل الرئيس

صادق الكونغرس في البيرو، أول من أمس، على بدء إجراءات لعزل الرئيس مارتن فيزكارا من منصبه بسبب مزاعم فساد، وذلك بعد شهر ونصف الشهر من نجاته من محاولة سابقة لعزله. ووافق النواب على الإجراء بأغلبية 60 صوتاً مقابل 40، بينما امتنع 18 عن التصويت. وتأتي خطوة إطاحة فيزكارا في أعقاب تقارير إعلامية تزعم أنه قبل رشى تقدّر بنحو 2,3 مليون سول (637 ألف دولار أميركي) من شركتين فازتا بمناقصات أشغال عامة عندما كان حاكماً لإقليم موكيجوا الجنوبي.

(رويترز)

تاريخية بكل المقاييس كانت الانتخابات الأميركية التي جرت أمس، لاختيار رئيس بين دونالد ترامب وجو بايدن، وسط ترقب العالم لنتائجها، والتي قد تتأخر في ظل مخاوف من معركة قضائية كان يعد لها ترامب في حال خسارته، ووسط مخاوف من عنف في الشوارع

أميركا
انتخابات تحت التهديد
الولايات تستنفر أمنياً مع بدء ظهور النتائج

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بكثير من الانقسام والقليل من اليقين حول ما ينتظر الولايات المتحدة، كان ملايين الأميركيين يتوجهون إلى صناديق الاقتراع أمس الثلاثاء لاختيار بين الرئيس دونالد ترامب ومنافسه الديمقراطي جو بايدن، في انتخابات رئاسية جرت تحت التهديد، تهديد من أعمال عنف قدّم مناصرو الرئيس صورة عنها في وقت سابق، وتهديد من ترامب برفض نتائج الانتخابات في حال خسارته وهو الذي امتنع مسبقاً عن التعهد بقبولها، متجهاً لإعداد فريق من عشرات المحامين تحضيراً لمعركة قضائية قد تُدخل البلاد في أزمة. وإضافة إلى اختيار الرئيس، كان الأميركيون يصوّتون أيضاً لحسم مصير الكونغرس، في ظل ضغط الديمقراطيين لاستعادة الأغلبية في مجلس الشيوخ، وتوقعات بأن يحتفظوا بسيطرتهم على مجلس النواب.

وبينما كانت بعض المدن تستعد لاحتمال حصول أعمال عنف، أظهر الاستحقاق الرئاسي انقسام الولايات المتحدة إلى معسكرين متباعدين بشكل كبير. ففي مدى أشهر تحدث ترامب عن سيناريوهات كارثية، محذراً من شبح "اليسار الراديكالي"، أما الديمقراطيون وفي مقدمهم بايدن والرئيس السابق باراك أوباما، فكثفوا تحذيراتهم من العواقب التي قد تكون مدمرة للمؤسسات أو حتى إذا كان الوضع غامضاً جزاء التأخر المتوقع في فرز الأصوات.

ويأتي ذلك بموازاة مخاوف من إثارة قوافل السيارات المؤيدة لترامب أعمال عنف، خصوصاً بعدما فجّر إحدى القوافل، المعروفة باسم "قطارات ترامب"، مواجهة على طريق سريع خارج مدينة أوستن بولاية تكساس يوم الجمعة، عندما حاصرت حافلة تابعة للحملة الانتخابية لبايدن. وكان هناك خطط لعدد كبير من الفعاليات لـ"قطارات ترامب" في يوم الانتخابات، وسط مخاوف من أن تخرق القوانين أو تخيف الناخبين أو تتحول إلى مواجهات عنيفة.

وفي السياق، نشر فرع الاتحاد الأميركي للحريات المدنية في ولاية جورجيا حوالي 300 محام في نحو 50 "نقطة ساخنة" محتملة على مستوى الولاية لرصد أي مشاكل في عملية التصويت. وقالت المديرة التنفيذية للاتحاد في جورجيا أندريا كذلك، حذّر مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) من احتمال اندلاع مواجهات مسلّحة على صلة بالانتخابات في بورتلاند، التي تعيش تداعيات صيف شهد مسيرات حاشدة مناهضة للعنصرية. ووضعت المحال التجارية في وسط المدينة الواحاً خشبية على نوافذها، في وقت يتوقع أن تشهد احتجاجات سواء فاز ترامب أو بايدن أو حتى إذا كان الوضع غامضاً جزاء التأخر المتوقع في فرز الأصوات.

ويأتي ذلك بموازاة مخاوف من إثارة قوافل السيارات المؤيدة لترامب أعمال عنف، خصوصاً بعدما فجّرت إحدى القوافل، المعروفة باسم "قطارات ترامب"، مواجهة على طريق سريع خارج مدينة أوستن بولاية تكساس يوم الجمعة، عندما حاصرت حافلة تابعة للحملة الانتخابية لبايدن. وكان هناك خطط لعدد كبير من الفعاليات لـ"قطارات ترامب" في يوم الانتخابات، وسط مخاوف من أن تخرق القوانين أو تخيف الناخبين أو تتحول إلى مواجهات عنيفة.

اقترع نحو مائة مليون أميركي في التصويت المبكر

أكد ترامب أن لديه شعوراً جيداً بشأن فرصه في الفوز

هاريس (عاصمتها هيوستن) من دون أن يترجّلوا من سياراتهم، لكن محكمة فيدرالية في ولاية تكساس رفضت عشية الانتخابات الأثنين هذا الطلب. وسارع فريق حملة بايدن إلى الترحيب بالقرار القضائي، معتبراً إياه "انتصاراً للناخبين في جميع أنحاء البلاد الذين يمارسون حقهم الدستوري في إسماع أصواتهم".

لكن المشهد الأكثر إخافة كان القلق من أعمال عنف، وحرصت بعض المتاجر في مدن أميركية رئيسية على تغطية نوافذها كإجراء احترازي تحسباً لأعمال تخريب، وهو مشهد استثنائي في يوم الانتخابات في الولايات المتحدة التي تجرى فيها عملية التصويت في أجواء سلمية عادة. وفي مدينة نيويورك، كان متجر "ميسيز" الكبير وناطحة السحاب التي يقع فيها مقر قناة "فوكس نيوز" من بين المباني التي غطت نوافذها. وفي شارع رودیو درايف، أحد أرقى شوارع التسوق في منطقة بيفرلي هيلز بولاية كاليفورنيا، أزال الباعة المجوهرات من نوافذ العرض في بعض المتاجر.

كذلك، حذّر مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) من احتمال اندلاع مواجهات مسلّحة على صلة بالانتخابات في بورتلاند، التي تعيش تداعيات صيف شهد مسيرات حاشدة مناهضة للعنصرية. ووضعت المحال التجارية في وسط المدينة الواحاً خشبية على نوافذها، في وقت يتوقع أن تشهد احتجاجات سواء فاز ترامب أو بايدن أو حتى إذا كان الوضع غامضاً جزاء التأخر المتوقع في فرز الأصوات.

ويأتي ذلك بموازاة مخاوف من إثارة قوافل السيارات المؤيدة لترامب أعمال عنف، خصوصاً بعدما فجّرت إحدى القوافل، المعروفة باسم "قطارات ترامب"، مواجهة على طريق سريع خارج مدينة أوستن بولاية تكساس يوم الجمعة، عندما حاصرت حافلة تابعة للحملة الانتخابية لبايدن. وكان هناك خطط لعدد كبير من الفعاليات لـ"قطارات ترامب" في يوم الانتخابات، وسط مخاوف من أن تخرق القوانين أو تخيف الناخبين أو تتحول إلى مواجهات عنيفة.

وفي السياق، نشر فرع الاتحاد الأميركي للحريات المدنية في ولاية جورجيا حوالي 300 محام في نحو 50 "نقطة ساخنة" محتملة على مستوى الولاية لرصد أي مشاكل في عملية التصويت. وقالت المديرة التنفيذية للاتحاد في جورجيا أندريا يانغ "لدينا مراقبو انتخابات لرصد أي ترويع للناخبين". كما أرسل قسم الحريات المدنية في وزارة العدل الأميركية أفراداً من العاملين فيه إلى 18 ولاية خشية أي ترويع أو قمع للناخبين بما في ذلك بعض المقاطعات المتأرجحة وفي المدن التي شهدت اضطرابات هذا العام.

على الرغم من هذه الأجواء، بدا أن نسبة المشاركة ستكون تاريخية، خصوصاً مع إدلاء نحو مائتي مليون ناخب بأصواتهم في الاقتراع المبكر. لكن هذا التراكم القياسي للأصوات عبر البريد، والتي قد يستمر تواردها في بعض الولايات لعدة أيام بعد الثلاثاء، قد يعقّد عمليات فرز الأصوات أو حتى يؤخر إعلان الفائز في حال كانت النتائج متقاربة جداً. وحذر ترامب في وقت سابق من أنه «فور انتهاء الانتخابات، سيكون محامونا جاهزين». ومن أجل الفوز يجب أن يحصل المرشح على غالبية أصوات كبار الناخبين والبالغة 270 من أصل 538 والتي تمنح بشكل نسبي على مستوى الولايات.

هذا الأمر دفع سلطات إنفاذ القانون في عدد من الولايات للتحذير من ضغوط لإعلان الفائز سريعاً في الانتخابات الرئاسية، بعد تقارير تفيد بأن ترامب قد يعمد لإعلان فوزه قبل الانتهاء من فرز الأصوات. وصرّحت المدعية العامة في ولاية ميشيغن دانا نيسل للصحافيين أنّ «الولايات لا تصادق على الانتخابات ليلة الانتخابات»، وتابعت «لسنا بوارد مشاكل في عملية التصويت. وقالت المديرة بإنهاء عملنا هذه الانتخابات». وفي إحاطة نظمتها هيئة «فوتر بروتكشن بروجكت» (مشروع حماية الناخب)، قال المدّعي العام في كارولاينا الشمالية جوش ستاين «لدينا خبرة في تولّي انتخابات متقاربة النتائج»، مضيفاً «قد نعرف من الفائز ليل الثلاثاء... وقد لا نعرف». كما قال مسؤولون في ولايات عدّة على غرار ميشيغن وويسكونسن وبنسلفانيا، وهي ولايات يرجّح أن تكون حاسمة ولا يمكن التكهّن بنتائجها، إن فرز الأعداد الكبيرة من البطاقات الانتخابية المرسلة بالبريد قد يستغرق على الأقل يوماً إضافياً واحداً أو ثلاثة أيام. وقال المدّعي العام في ويسكونسن جوش كول إنّه نظراً لتعذّر البدء بفرز البطاقات الانتخابية المرسلة بواسطة البريد قبل يوم الثلاثاء، قد لا تصدر النتائج قبل يوم الخميس.

في ظل هذه الأجواء، واصل ترامب الترويج لمقولة أن حظوظه بالفوز عالية، على الرغم من أن استطلاعات الرأي حتى يوم الاثنين كانت تُظهر استمرار تقدّم منافسه بايدن. وأكد الرئيس الأميركي أن لديه شعوراً جيداً بشأن فرصه في الفوز مع بدء الانتخابات، متوقعاً أن يحقق انتصارات كبيرة في ولايات رئيسية على غرار فلوريدا وأريزونا. وقال لشبكة «فوكس نيوز» خلال مقابلة عبر الهاتف «يعمد لإعلان فوزه قبل الانتهاء من فرز الأصوات. وصرّحت المدعية العامة في ولاية ميشيغن دانا نيسل للصحافيين أنّ «الولايات لا تصادق على الانتخابات ليلة الانتخابات»، وتابعت «لسنا بوارد السماح لأيّ كان بسرقة هذه الانتخابات». وفي إحاطة نظمتها هيئة «فوتر بروتكشن بروجكت» (مشروع حماية الناخب)، قال المدّعي العام في كارولاينا الشمالية جوش ستاين «لدينا خبرة في تولّي انتخابات متقاربة النتائج»، مضيفاً «قد نعرف من الفائز ليل الثلاثاء... وقد لا نعرف». كما قال مسؤولون في ولايات عدّة على غرار ميشيغن وويسكونسن وبنسلفانيا، وهي ولايات يرجّح أن تكون حاسمة ولا يمكن التكهّن بنتائجها، إن فرز الأعداد الكبيرة من البطاقات الانتخابية المرسلة بالبريد قد يستغرق على الأقل يوماً إضافياً واحداً أو ثلاثة أيام. وقال المدّعي العام في ويسكونسن جوش كول إنّه نظراً لتعذّر البدء بفرز البطاقات الانتخابية المرسلة بواسطة البريد قبل يوم الثلاثاء، قد لا تصدر النتائج قبل يوم الخميس.

وفي ظل هذه الأجواء، واصل ترامب الترويج لمقولة أن حظوظه بالفوز عالية، على الرغم من أن استطلاعات الرأي حتى يوم الاثنين كانت تُظهر استمرار تقدّم المرشح الديمقراطي في بيتسبرغ بولاية بنسلفانيا، والتي أطلق منها حملته الانتخابية قبل 18 شهراً. «لديّ شعور بأننا سنحقّق سوياً فوزاً ضخماً غداً»، مشدداً على أنّه إذا ما انتُخب رئيساً للولايات المتّحدة فسيسعى «للسيطرة على كوفيد من اليوم الأول» لتوليه مفاتيح البيت الأبيض. وقال بايدن في نهاية خطابه «حان الوقت للنهوض واستعادة ديمقراطيتنا. بإمكاننا أن نفعل ذلك».

وبدا الانقسام كبيراً بين مناصري المرشحين. وقالت إحدى مناصرات بايدن، وتدعى جاين بيري (65 عاماً) لوكالة «فرانس برس» في بيتسبرغ «لن أتحمل أربع سنوات إضافية من عهد ترامب». وفي مدينة أتلانتا بولاية جورجيا، كانت ناخبة تُدعى جيني هاوس أول الواقفين في الصف انتظاراً لتصويتها لصالح بايدن. وقالت «لن أفوت فرصة هذه الانتخابات». وفي إشارة لترامب قالت «إنه يحدث انقساما في بلادنا». في المقابل، أمل لارا شميت (42 عاماً) أن يحقق الرئيس فوزاً كاسحاً. وقالت مبدية قلقها بعدما استمعت إليه في سكرانتون «لكن إذا ما تم الإدلاء بالأصوات عبر البريد بشكل غير شرعي، فسوف أصلي».

وعلى الرغم من أن استطلاعات الرأي كانت تؤكد بمعظمها تقدم بايدن قبل يوم الانتخابات، إلا أن الأنظار كانت متجهة إلى ولايات متأرجحة، يمكن أن تنتقل من معسكر إلى آخر وتحسم النتيجة، وأبرزها فلوريدا وبنسلفانيا وميشيغن وكارولاينا الشمالية وويسكونسن وأريزونا.

كانت اللوفعات تشير الى مشاركة كبيرة (مارك ولهيبسر/Getty)

مخاوف من مواجهات مسلحة في الشارع

عززت الانتخابات الرئاسية الأميركية المخاوف من إمكانية اندلاع المزيد من أعمال العنف في شوارع بورتلاند، التي لا تزال تعيش تداعيات مسيرات حاشدة مناهضة للعنصرية، فيما فكر خبراء في شؤون الانتخابات إن الصفوف الطويلة من السيارات والشاحنات التي ترفع أعلاماً لتأييد الرئيس الأميركي دونالد ترامب تثير مخاوف أمنية.

وحذّر مكتب التحقيقات الفدرالي (إف بي آي)، أمس الثلاثاء، من احتمال اندلاع مواجهات مسلّحة على صلة بالانتخابات في بورتلاند، في وقت تستعد المدينة، التي تحوّلت إلى رمز للانقسامات العميقة التي تشهدها الولايات المتحدة، لاضطرابات ممكنة. ولا تزال المدينة التي تعد جيباً ليبرالياً في ولاية أوريغون تعيش تداعيات صيف شهد مسيرات حاشدة مناهضة للعنصرية أججها وصول ضباط فدراليين وميليشيات يمينية، بما فيها مجموعة تعرف باسم «براود بويز».

وقال العميل الخاص لـ«إف بي آي» في بورتلاند رين كانون، لوكالة «فرانس برس»: «الأمر الأكثر إثارة للقلق بالنسبة لي هو احتمال اندلاع مواجهات عنيفة بين مجموعات متعارضة». وأضاف «بإمكان ذلك أن يتفاقم إلى صدع خطير حيث - في حال ارتفع منسوب الغضب - قد ينتهي الأمر إلى أعمال عنف مؤسفة أو مأساوية». وكرّس مكتب التحقيقات الفدرالي في بورتلاند موارد إضافية لجرائم الانتخابات، تشمل قمع الناخبين، إضافة إلى التزييف والتهديدات الإلكترونية والدراجات النارية التي ترفع أعلاماً لتأييد ترامب تثير مخاوف أمنية. وفجرت إحدى المجموعات اليسارية التي تنظم تظاهرة، وهي مجموعة «الإشتراكيين الديمقراطيين في الولايات المتحدة»، فرع بورتلاند، أنها «مستعدة للتصدي لعنف الشوارع الذي قد يثيره يمينيون للتعبير عن غضبهم حيال عدم فوز مرشحهم» ترامب. وقالت الرئيسة المشاركة للمجموعة أوليفيا كاتبي سميث «مهمتنا هي الخروج لمواجهتهم». مضيفة أنه في حال قُتل المتظاهرون في حشد أعداد كبيرة، فإن عناصر الميليشيات «سيتجولون بسياراتهم ويعتدون على الناس».

وقال خبراء في شؤون الانتخابات إن الصفوف الطويلة من السيارات والشاحنات الخارجية، وفق كانون، وأعلنت إحدى المجموعات اليسارية التي تنظم تظاهرة، وهي مجموعة «الإشتراكيين الديمقراطيين في الولايات المتحدة»، فرع بورتلاند، أنها «مستعدة للتصدي لعنف الشوارع الذي قد يثيره يمينيون للتعبير عن غضبهم حيال عدم فوز مرشحهم» ترامب. وقالت الرئيسة المشاركة للمجموعة أوليفيا كاتبي سميث «مهمتنا هي الخروج لمواجهتهم». مضيفة أنه في حال قُتل المتظاهرون في حشد أعداد كبيرة، فإن عناصر الميليشيات «سيتجولون بسياراتهم ويعتدون على الناس».

وقال خبراء في شؤون الانتخابات إن الصفوف الطويلة من السيارات والشاحنات الخارجية، وفق كانون، وأعلنت إحدى المجموعات اليسارية التي تنظم تظاهرة، وهي مجموعة «الإشتراكيين الديمقراطيين في الولايات المتحدة»، فرع بورتلاند، أنها «مستعدة للتصدي لعنف الشوارع الذي قد يثيره يمينيون للتعبير عن غضبهم حيال عدم فوز مرشحهم» ترامب. وقالت الرئيسة المشاركة للمجموعة أوليفيا كاتبي سميث «مهمتنا هي الخروج لمواجهتهم». مضيفة أنه في حال قُتل المتظاهرون في حشد أعداد كبيرة، فإن عناصر الميليشيات «سيتجولون بسياراتهم ويعتدون على الناس».

وقال خبراء في شؤون الانتخابات إن الصفوف الطويلة من السيارات والشاحنات

مخاوف امنية من «قطارات ترامب» (Getty)

برلين تعوّل على شراكة متجددة
ألمانيا تتمنى انتخابات «سلمية»

برلين ـ **شادي عاكوم**

أكد وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، أمس الثلاثاء، أن برلين تتمنى انتخابات رئاسية منصفة و«سلمية» للولايات المتحدة الثلاثاء، مشيراً إلى أن بلاده ستسعى إلى اتفاق شراكة جديد عبر الأطلسي مع واشنطن.

وفي انعكاس للقلق مما ستؤول إليه الأوضاع في الولايات المتحدة عقب صدور النتائج، قال ماس: «نتمنى للأميركيين يوم انتخابات منصفاً، وجيداً- وقبل أي شيء- سلمياً». وأضاف: «إنه اقتراع تاريخي سيحدد مسار ودور الولايات المتحدة في العالم».

وأشار ماس إلى ضرورة التوصل إلى «شراكة فعالة عبر الأطلسي»، لحل مشاكل العالم بعد صدور النتائج. وتابع: «نريد اتفاقاً جديداً في ما يتعلّق بهذه الشراكة، ونحن على استعداد للاستثمار في المستقبل كشريك عبر الأطلسي للتعامل مع هذه القضايا العالمية معاً». وجاء بيان وزير الخارجية غير المألوف في ظل توتر العلاقات بين ألمانيا والولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب.

ويحدو الأحزاب الألمانية الأمل في أن يصل الديمقراطي جو بايدن إلى البيت الأبيض، بعدما أمعن ترامب في ضرب أسس التعاون التاريخي، والحق الضرر بالعلاقة الألمانية الأميركية. وتنقسم الآراء في هذا الشأن، إذ تقول بعض الأطراف إنه حتى ولو فاز بايدن، فإنّ النبرة وأسلوب التعاطي سيتغيران، لكن النزاعات ستبقى. وأمام هذا الواقع، برز العديد من المواقف لسياسيين مخضرمين، بينهم رئيس لجنة الشؤون الخارجية في «البوندستاغ» (البرلمان) نوربرت روتغن، المنتمي إلى حزب المستشارة «المسيحي الديمقراطي»، والذي أكد أنه في حال فوز بايدن، فإن سياسته ستقوم على ترسيخ علاقات أفضل مع شركاء حلف شمال الأطلسي. والعودة لتعزيز مسارات التعاون، خصوصاً في السياسة الخارجية. ونقلت عنه شبكة «إيه ار دي» الإعلامية، أمس الثلاثاء، قوله إن بايدن سيأخذ ألمانيا والاتحاد الأوروبي بمسؤولية كـ«شريك في القيادة». ولفت إلى أنه من المهم الآن الاهتمام بالجوار الشرقي، حيث المشاكل في بيلاروسيا وأوكرانيا وجورجيا، والتعامل مع الجوار الجنوبي، ومنه إلى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

في المقابل، أعرب خبير السياسة الخارجية في الحزب «الديمقراطي الحر» الكسندر غراف لامبسدورف عن اعتقاد حذر بأن الفوز سيكون لمصلحة بايدن. لكنه اعتبر أن بايدن يعرف قيمة التحالفات، وأنها شيء يصبّ في مصلحة الولايات المتحدة.

صلوات لهاريس و ترامب

أقام مؤيدون للمرشحة الديمقراطية لمنصب نائب الرئيس الأميركي، كامالا هاريس، صلوات بالقرب من قرية أسلافها ثولاسيندرابورام في ولاية تاميل نادو جنوبي الهند، تأييداً لها، في مؤشر على أهمية الانتخابات الأميركية في شبه القارة الهندية. وقبل ساعات من بدء الاقتراع في انتخابات الرئاسة الأميركية، أمس الثلاثاء، تجمّع السكان في القرية، ومنهم من أتوا من مناطق مجاورة، في معبد لإقامة الصلوات الخاصة. وعمل رجل أعمال يُدعى آرار كالياداس فانداريار على تأمين الطعام لأكثر من 150 شخصاً لمباركة هاريس.

في المقابل، وعلى بعد مئات الكيلومترات إلى الشمال في دلهي، انضم قرابة 24 عضواً في جماعة تُعرف باسم هندو سينا (الجيش الهندوسي) إلى رجل دين يرتدي ملابس صفراء، لأداء الشعائر وتلاوة النصوص من أجل فوز دونالد ترامب بولاية رئاسية ثانية. وحمل المشاركون صوراً لترامب وصورة لرئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي. وقال مؤسس الجماعة فيشنو جوبتا: «لا يمكن للهند محاربة الإرهاب إلا مع وجود ترامب، وسنلزم الصين وباكستان مكانيهما طالما بقي (ترامب) رئيساً». وأضاف «نتمنى الخير لهاريس بسبب أصولها الهندية، لكن نواب الرئيس ليسوا بهذه القوة».

(رويترز)

ملصق لهاريس في قرية ثولاسيندرابورام في الهند (فرانس برس)

طهران ترفض التفاوض على «النووي»
خامنئي: لا يهمنا من يفوز

طهران ـ **العربي الجديد**

في أول تعليق له على الانتخابات الأميركية، استبق المرشد الإيراني علي خامنئي بدء ظهور النتائج، بالتأكيد في خطاب متلفز، أمس الثلاثاء، أن سياسات بلاده «تجاه أميركا واضحة ومدروسة، ولن تتغير مع رحيل ومجيء الأشخاص». وأضاف أنه «ربما تحدث وقائع لكنها لن تؤثر على سياساتنا الثابتة والمحددة»، في إشارة إلى الأجواء الانتخابية في الولايات المتحدة. وقال إن «الوضع الذي يعيشونه (الأميركيون) مدعاة للسخرية، فيتحدث الرئيس الأميركي الذي ينظم الانتخابات عن أنها الأكثر عرضة للتزوير في تاريخ أميركا، وفي الوقت نفسه يقول منافسه إن ترامب يهدف إلى تزوير كبير. هذه هي الديمقراطية الأميركية». واعتبر أنه «لا فرق بين من يفوز في هذه الانتخابات، فالنظام الأميركي أصيب بانحطاط أخلاقي وسياسي». وندد خامنئي، بإعادة نشر الرسوم المسيئة في فرنسا، معتبراً أن هذا السلوك «توحش ثقافي وعمل إجرامي».

وهاجم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لنشرها، منتقداً ربط ذلك بحرية التعبير. واتهم خامنئي السعودية والولايات المتحدة بإيجاد «جماعات تكفيرية مثل داعش»، قائلاً إن ذلك «أحد برامج العدو لإفشال الوحدة بين المسلمين». وفي إشارة إلى تطبيع الإمارات والبحرين والسودان مع الاحتلال الإسرائيلي، هاجم خامنئي هذه الدول وحكامها الذين وصفهم بأنهم «فاسدون يعبرون عن سعادتهم بعملهم الذليل هذا ويفتخرون به».

من جهته، أكد وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، في مقابلة مع قناة «سي بي أس» الأميركية، أن بلاده «لن تخوض أبداً في أي تفاوض حول الاتفاق النووي مرة أخرى»، مشدداً على أن هذا هو موقف إيران «مهما كانت نتيجة الانتخابات الأميركية». وأضاف ظريف أن «إيران لو أرادت التفاوض على الاتفاق النووي، لفعلت ذلك خلال السنوات الأربعة الماضية مع الرئيس ترامب» ولفت إلى أن «جو بايدن يدرك أن ذلك لن يحصل أبداً».

وفي السياق، توقع ظريف أن يتبع بايدن في حال فوزه «نهجاً مختلفاً». وأمل في أن «يدرك ذلك الرئيس ترامب أيضاً». بدوره، كان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، قد ذكر يوم الإثنين الماضي، في معرض رده على سؤال بشأن احتمالات استئناف المفاوضات بين طهران وواشنطن في حال فوز بايدن، أن «إطار أي تفاوض محتمل هو الاتفاق النووي». وربط هذا التفاوض بتحقيق شرطين: «من بعوض عن الخسائر التي الحقت بإيران ويوقف الحرب الاقتصادية سيمكنه الدخول في التفاوض في هذا الإطار». وتشير هذه التصريحات إلى أن طهران لا تريد أن تتجاوز المباحثات المحتملة سقف الاتفاق النووي الموقع في عام 2015، والذي انسحب منه ترامب في مايو/ أيار 2018.

57 % من الإسرائيليين يؤيدون ترامب
عين نتنياهو وغانتس على النتائج

أبدى 57% من الإسرائيليين تأييدهم لإعادة انتخاب دونالد ترامب على رأس الولايات المتحدة، وسط ترقب للمرحلة الجديدة

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

لا شي يكشف تمنيات دولة الاحتلال، بفوز دونالد ترامب، مثل نتائج استطلاع أخير، نُشر أمس الثلاثاء، ومثل رسالة حاخامات الصهيونية الدينية الداعمة للرئيس الأميركي، إلى جانب قيام حاخامات بالابتهال والصلاة لفوزه. مع ذلك فإن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي لطالما فاخر بصداقته مع ترامب، ودعم الأخير اللامحدود وغير المسبوق لدولة الاحتلال، حافظ على صمته، تماماً مثلما فعل وزير الأمن ورئيس حزب «كاحول لفان»، بني غانتس. ومع أن غانتس أعلن تأييده لخطة ترامب لتصفية القضية الفلسطينية المعروف إعلامياً باسم «صفقة القرن»، إلا أنه لم يخف ومعسكره هدفه في الحصول على علاقات أكثر متانة مع المعسكر الديمقراطي في الولايات المتحدة، على خلفية قضايا مرتبطة بنزاعات «بهودية داخلية»، بين التيارين الإصلاحي والمحافظ، في مقابل التيار الأرثوذكسي المدعوم من المؤسسة الدينية في إسرائيل ومن نتنياهو نفسه.

وكشف موقع صحيفة «معاريف»، أمس، أن 57 في المائة من الإسرائيليين من الذين شملهم الاستطلاع سيصوّتون لترامب، لو كانوا يملكون حق التصويت، فيما قال 23 في المائة منهم إنهم كانوا سيمنحون أصواتهم لبايدن. وتأتي هذه النتائج في الوقت الذي تشير فيه الاستطلاعات الأميركية لتقدم جو بايدن على الرئيس دونالد ترامب. وبحسب الاستطلاع الذي أجراه معهد «بانيل بوليتكس» للاستطلاعات، فإن غالبية كبيرة في الجمهور الإسرائيلي تفضل فوز ترامب بولاية ثانية، وبأغلبية 84 في المائة من الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم يمينيون، في مقابل 5 في المائة فقط ممن عرّفوا أنفسهم بأنهم يمينيون قالوا إنهم سيصوتون لجو بايدن. مع ذلك فإن خيارات إسرائيل أمام نتائج الانتخابات الأميركية المحتملة، وترجيح فوز بايدن، تضع نتنياهو في معضلة، لجهة ما يتوقع أن يواجهه في حال فوز بايدن، ليس في سياق أمن إسرائيل، بل في سياق سياسات الاحتلال وخطة «صفقة القرن» (خطة الإملاءات الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية) ومستقبلها تحت إدارة أميركية ديمقراطية.

وقد اعتبر أحد المحللين في صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن فوز بايدن سيعني أولاً أنه سيكون على حكومة الاحتلال ونتنياهو العمل لاستعادة ثقة الديمقراطيين الأميركيين، بعد سنوات الغزل والتحالف مع ترامب. ثم الاستعداد لتوجهات جديدة، قد يذهب إليها بايدن، وعلى رأسها محاولة العودة لإحياء مسار حل الدولتين، ما يعني تجميد عمليات التطبيع المتسارعة في المنطقة أو توظيفها لصالح حل الدولتين. كما سيعمل نتنياهو على إعادة فتح الباب أمام دور أوروبي وفق المواقف الأوروبية التقليدية. ومع أن بايدن من أنصار حل الدولتين، إلا أنه أيضاً، بحسب الصحافي إيتمار أيخنر، من أشد المؤيدين لإسرائيل والملتزمين بأمنها وتفوّقها العسكري في المنطقة. وقد أثبت ذلك في سيل من التصريحات المناصرة لإسرائيل، كما في تصويته في الكونغرس بشكل دائم لصالح إسرائيل. وبحسب أيخنر فإن الموضوع الإسرائيلي الفلسطيني لن يتصدر جدول أعمال بايدن واهتماماته في حال الفوز، وإن كان سيسعى للإبقاء على خيار حل الدولتين قائماً.

يرغب غانتس في علاقة متينة مع معسكر الحزب الديمقراطي

بايدن لن يعيد السفارة الأميركية لتل أبيب ويؤيد حل الدولتين

وسيكون بايدن مطالباً بداية بالالتفات للقضايا الداخلية وإرجاء الموضوع الفلسطيني، وترحيله لحين مكافحة فيروس كورونا، ومحاولة توحيد المجتمع الأميركي من جديد. وقد يطلب بايدن من إسرائيل وقف الحديث عن مخططات الضم وتجميد الاستيطان، والامتناع عن البناء الاستيطاني مقابل مطالبة الجانب الفلسطيني بالامتناع عن «خطوات سلبية» مثل نزع الشرعية عن دولة الاحتلال، ووقف تحويل مخصصات الأسرى وعائلات الشهداء.

كما أن فوز بايدن سيؤثر في السياق الإيراني ومسألة محاولات إبرام اتفاقية جديدة مع إيران، وتخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، خصوصاً بعد إعلان الولايات المتحدة أخيراً عن تشديد هذه العقوبات، من دون ضمان أن يكون الاتفاق الجديد في صالح دولة إسرائيل. وينقل أيخنر عن مستشار بايدن السياسي أنطونيو بلينكن، قوله إن بايدن لن يبادر لإعادة السفارة الأميركية إلى تل أبيب، لكنه قد يعيد المعونات المالية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية. وقد يعيد فتح القنصلية الأميركية في القدس المحتلة، وفتح البعثة الفلسطينية في واشنطن. في المقابل، إذا فاز ترامب بولاية ثانية، فمن شأنه مضاعفة زخم عمليات التطبيع مع دولة الاحتلال وبذل جهود لضم دول عربية أخرى، لا سيما العربية السعودية التي تنتظر بدورها ما ستؤول إليه الانتخابات الأميركية، وسلطنة عمان أيضاً.

وينقل أيخنر عن مستشار ترامب، مايك إيفانز، أنه في حال فوز ترامب فسيكون هناك «زخم مجنون» من قبل دول الخليج للتطبيع مع إسرائيل. وأضاف أن السعودية ستشترط من أجل التطبيع أن تنقل دولة الاحتلال المسؤولية عن الأماكن المقدسة في الحرم القدسي إلى السعودية ونزع الوصاية الأردنية في هذه الأماكن. أما على الصعيد الإيراني فإن ترامب قد يتجه، وفق تصريحات سابقة له، للتوصل إلى اتفاق جديد مع إيران حول مشروعها النووي، وهو يعتقد أن ذلك سيكون ممكناً، خلال أسابيع محدودة من المفاوضات مع إيران.

ترامب في القدس المحتلة عام 2017 (فرانس برس)

شرق غرب

مشروع اميركي لمنع توريد «اف 35» لغير إسرائيل

نقلت صحيفة «يسرائيل هيوم»، عن تقرير لموقع صحيفة «بوليتيكان» الأميركية، أمس الثلاثاء، أن رئيس لجنة الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، إليوت انغل، بادر لتقديم مقترح قانون لفرض قيود على بيع مقاتلات «أف 35» لدول في الشرق الأوسط، ووضع شروط تلغي فعالية هذه الطائرات وإخضاعها للمراقبة الإسرائيلية. وقدّم انغل المقترح، يوم الجمعة الماضي، وينص على اتخاذ سلسلة خطوات تمنع دولاً غير إسرائيل من الحصول على مقاتلات «أف 35»، أو أي أسلحة أخرى متطورة.

(العربي الجديد)

اقتراح قانون اوروبي موحّد لمكافحة الإرهاب

اقترح وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو (الصورة)، أمس الثلاثاء، قانوناً أوروبياً لمكافحة الإرهاب، على غرار القانون الأميركي (باتريوت اكت) غداة هجمات فيينا النمساوية مساء الاثنين. الثلاثاء، وكتب في صفحته على «فيسبوك»: «علينا أن نبدأ بالتفكير بشيء أكبر يشمل كل الاتحاد الأوروبي: قانون أوروبي لمكافحة الإرهاب مشابه للنموذج الأميركي مثلاً، لأننا اليوم أبناء شعب أوروبي واحد».

(فرانس برس)

الأردن: الإرهاب عدو مشترك

شدّد نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي، أمس الثلاثاء، على أن الإرهاب عدو مشترك ولا علاقة له بحضارة أو دين. وأضاف في مداخلة في المؤتمر المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام 2020، الذي نُظّم افتراضياً، أن هزيمة الإرهاب وعقائده تستدعي أيضاً تغيير بيئات اليأس والظلم والجهل والاحتلال، وغياب الفرص التي يعتاش عليها.

(العربي الجديد)

روسيا تدرس فكرة إيرانية لوقف حرب كاراباخ

نقلت وكالة الإعلام الروسية عن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف (الصورة)، قوله أمس الثلاثاء، إن موسكو ستواصل العمل مع أنقرة لمنع اتساع المواجهة العسكرية في إقليم ناغورنو كاراباخ. كذلك تدرس موسكو اقتراحاً إيرانياً لإنهاء القتال، قدمه نائب وزير الخارجية

عباس عراقجي خلال زيارة إلى موسكو الأسبوع الماضي. بدوره، بحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأوضاع الميدانية هاتفياً مع نظيره الأذري إلهام علييف ورئيس وزراء أرمينيا نيكول باشينيان.

(رويترز)

72 دولة تدعم المحكمة الجنائية ضد اميركا

أكدت 72 دولة في الأمم المتحدة، مساء أول من أمس الإثنين، دعمها القوي للمحكمة الجنائية الدولية في مواجهة الولايات المتحدة التي فرضت عقوبات على المدّعية العام للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا، ومسؤول رفيع آخر في هذه الهيئة، جاء في إعلان مشترك وقّعته دول من بينها حلفاء تقليديون للولايات المتحدة على غرار أستراليا وكندا وبريطانيا.

(فرانس برس)

انتقل إرهاب تنظيم «داعش» إلى النمسا، مع هجوم مسلح هز العاصمة فيينا مساء الإثنين موقعاً خمسة قتلى وعدداً من الجرحى، فيما تمكنت الشرطة من قتل المنفذ مع استمرار بحثها عن مشاركين آخرين. وجاء هذا الهجوم في ظل توتر كبير في القارة الأوروبية بعد الهجومات التي شهدتها فرنسا ولا سيما في نيس

قتلى وجرحى بهجوم يهز المدينة الهادئة

إرهاب «داعش» يضرب فيينا

انتشار أمني كثيف في شوارع فيينا (فرانس برس)

لم يكن سكان العاصمة النمساوية فيينا، الذين خرجوا بشكل كبير مساء الإثنين للاستفادة من الساعات الأخيرة قبل دخول إجراءات الإغلاق العام المرتبطة بوباء كورونا حيز التنفيذ منتصف الليل، يتوقعون أن يهتز قلب مدينتهم على وقع هجمات دامية أسفرت عن مقتل 5 أشخاص على الأقل، واستهدفت ستة مواقع مختلفة وسط العاصمة، ليتضح أن منفذها، الذي قتلته الشرطة من «أنصار» تنظيم «داعش». وبينما تنطلق السلطات من افتراض مفاده وجود «عدة» أشخاص متورطين في الهجمات، لكن من دون تأكيد ذلك رسمياً، تحولت فيينا إلى حصن منيع مع انتشار ألف شرطي أمس وإغلاق طرقات بحثاً عن مشاركين آخرين في الهجوم.

وبقيت حتى عصر أمس الكثير من تفاصيل الهجوم غامضة، فقد بدأ قرابة الثامنة مساء الإثنين بالتوقيت المحلي بهجوم قرب كنيس ليشمل لاحقاً خمسة مواقع أخرى قريبة منه، وتصل حصيلة الضحايا فيه حتى عصر أمس إلى خمسة قتلى و17 جريحاً بينهم مصابون بحالة خطرة. وروى شهود عيان أنهم رأوا رجلاً يطلق النار «كالمجنون» من سلاح رشاش. وقال شاهد لقناة «او ار اف» العامة «بدا الأمر كأنه كان صوت مفرقعات ثم أدركنا أنه إطلاق نار». وسادت حالة من الذهول داخل مطاعم وحانات الحي وطلب من الزبائن عدم الخروج إلى الشارع وأطفئت الأضواء على وقع صفارات إنذار سيارات الإسعاف. ودعت الشرطة السكان إلى توخي الحذر، وكتبت على تويتر عقب الهجوم «ابقوا في المنزل! إذا كنتم في الخارج، إلجأوا إلى مكان ما! ابتعدوا عن الأماكن العامة ولا تستخدموا وسائل النقل!». وقد حشدت السلطات الشرطة والجنود لحماية المباني المهمة في العاصمة وتم إعفاء الأطفال من الذهاب إلى المدرسة أمس الثلاثاء.

وقتلت الشرطة أحد المهاجمين الذي كان يحمل بندقية رشاشة وحزام متفجرات تبيّن أنه وهمي. وقالت الحكومة إنه من «أنصار» تنظيم «داعش» وفقاً لمؤشرات جمعت في منزله. وتم تطويق المدينة جواً بطائرات مروحية وعلى الأرض بنشر عناصر من الشرطة بهدف العثور على مشتبه بهم آخرين محتملين. وعمل المحققون على تحديد ما إذا كان هناك أكثر من فار واحد لأن إطلاق النار وقع في أماكن متفرقة.

وأعلن وزير الداخلية النمساوي كارل نيهامر أن منفذ الهجوم الذي قُتل كان يحمل الجنسيتين النمساوية والمقدونية الشمالية، وسبق أن دين العام الماضي بجريمة إرهابية لمحاولة السفر إلى سورية. وأوضح أن الشاب البالغ من العمر 20 عاماً كان من أنصار تنظيم «داعش». وأضاف في مؤتمر صحافي أن المهاجم «كان مدججا بالسلاح» مع بندقية رشاشة وحزام متفجرات تبين أنه وهمي. وأشار الوزير إلى أنه ينطلق من مبدأ أنهم كانوا «عدة» أشخاص لكن من دون تأكيد ذلك رسمياً. وأضاف أن المحققين يحاولون تحديد العدد «لأن النيران أطلقت في مواقع مختلفة»، معلناً أنه تم إجراء 15 عملية تفتيش للمنازل واعتقال العديد من الأشخاص.

وأكدت وزارة الداخلية تقريراً نشرته وكالة «أيه. بي. أيه» للأنباء ورد فيه أن منفذ الهجوم صدر عليه حكم بالسجن 22 شهراً في إبريل/نيسان عام 2019 لمحاولته السفر إلى سورية والانضمام لتنظيم «داعش». وجاء في التقرير أنه تم الإفراج عن الرجل في ديسمبر/كانون الأول 2019 لصغر سنه.

ودان المستشار النمساوي سيباستيان كورتز «هجوماً إرهابياً مثيراً للاشمئزاز»، متعهداً باستخدام كل السبل الممكنة لملاحقة الضالعين في الهجوم وتقديمهم للعدالة، قائلا إنه لا مكان للتطرف في بلاده. وقال «سنتعقب هؤلاء الناس بكل السبل المتاحة. سنلاحق الجناة ومن يقفون خلفهم». وكتب في تغريدة على «تويتر»: «نحن نجتاز ساعات عصيبة في جمهوريتنا»، مشدّداً على أنّ «شرطتنا ستتعامل بحزم مع مرتكبي هذا الهجوم الإرهابي المثير للاشمئزاز... لن نرضخ للإرهاب وسنحارب هذا الهجوم بكل ما أوتينا من قوّة».

> منفذ الهجوم حُكم بالسجن سابقاً لمحاولته الانضمام لـ«داعش»

من جهتها، أعلنت الشرطة الألمانية أمس الثلاثاء أنها فرضت إجراءات تفتيش معززة على الحدود مع النمسا. وقال متحدث باسم الشرطة الألمانية لوكالة «فرانس برس» إن عمليات التفتيش على الحدود تعتبر «أولوية تكتيكية» بالنسبة إلى الشرطة الفدرالية.

وجاء هذا الهجوم في ما تسود أجواء متوترة في أوروبا، لا سيما بعد مقتل ثلاثة أشخاص الخميس في هجوم بسكين استهدف كنيسة نوتردام في نيس نفّذه شاب تونسي وصل أخيراً إلى أوروبا. وكانت النمسا حتى الآن بمنأى نسبياً عن موجة الهجمات التي ضربت أوروبا في السنوات الأخيرة. وفي مارس/آذار 2018، هاجم شاب متطرف بحسب الشرطة، أحد عناصر القوات الأمنية أمام السفارة الإيرانية في فيينا بسكين قبل أن يُردى. وفي يونيو/حزيران 2017، قام رجل تونسي المولد بقتل زوجين مسنين في لينز. وصرح وقتها أنه يريد أن يكون عبرة لأنه شعر بالتمييز كأجنبي ومسلم.

وأثار هجوم فيينا إدانات من مختلف دول العالم. المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل نددت بالهجوم، قائلة إن «الإرهاب الإسلامي هو عدونا المشترك». وفي تغريدة للمتحدث باسمها، قالت ميركل «المعركة ضد هؤلاء القتلة ومحرضيهم هي معركتنا المشتركة»، معربة عن تضامنها مع النمسا. وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن «الهجمات الشريرة يجب أن تتوقف. تقف الولايات المتحدة بجانب النمسا وفرنسا وأوروبا كلها في الحرب ضد الإرهابيين، بمن فيهم الإرهابيون الإسلاميون المتطرفون». ودان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «بشدة هذه الجريمة الوحشية مؤكداً مرة جديدة الطبيعة اللاإنسانية للإرهاب»، ومعرباً عن اعتقاده بأن «قوى الإرهاب لن تنجح في ترهيب أحد ولن تنجح في بث الفتنة بين الأشخاص من الديانات المختلفة».

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في تغريدة بالفرنسية والألمانية «نحن الفرنسيني نشاطر الشعب النمساوي مشاعر الصدمة والألم... بعد فرنسا، ها هو بلد صديق يتعرّض للهجوم. إنّها أوروبا خاصتنا. على أعدائنا أن يدركوا مع من يتعاملون. لن نتنازل عن شيء».

كذلك، وصف رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال الهجوم بـ«العمل الجبان». وقال في تغريدة على «تويتر» إنّ «أوروبا تدين بشدة هذا العمل الجبان الذي ينتهك الحياة وقيمنا الإنسانية». وكتبت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين على «تويتر» أيضا «أوروبا تتضامن مع النمسا. نحن أقوى من الكراهية والإرهاب».

ودان رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي «بشدة» الهجوم وكتب على «تويتر»: «لا مكان للكراهية والعنف في وطننا الأوروبي المشترك». وفي مديد قال رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز في تغريدة «الكراهية لن تُرضخ مجتمعاتنا. أوروبا ستقف بحزم ضدّ الإرهاب. نتعاطف مع عائلات الضحايا ونتضامن مع الشعب النمساوي». كما قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون عبر «تويتر»: «أشعر بصدمة عميقة جراء الهجمات الرهيبة التي وقعت في فيينا. أفكار المملكة المتحدة تذهب إلى الشعب النمساوي - نحن متّحدون معكم ضدّ الإرهاب». كما غرّد رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون قائلا «صدمت بشدّة من الهجمات الإرهابية المروّعة» في فيينا.

ودانت تركيا الهجوم، وشدد وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو على وجوب مواصلة الكفاح ضد أيديولوجية أولئك الذين يستغلون الدين الإسلامي الداعي للسلام. عربياً، دانت الخارجية السعودية الهجوم، مؤكدة التضامن مع النمسا في اتخاذها كافة الإجراءات الكفيلة بحفظ الأمن والآمنين من نزعات التطرف وأعمال الإرهاب والعنف بكافة أشكالها». كذلك، أعربت قطر عن «إدانتها واستنكارها الشديدين للهجوم، وجددت وزارة الخارجية في بيان، «موقف دولة قطر الثابت من رفض العنف والإرهاب مهما كانت الدوافع والأسباب».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

فرنسا تلاحق المتشددين داخلياً وخارجياً

كشفت فرنسا أمس الثلاثاء عن عملية عسكرية «استثنائية» نفذتها في مالي وأسفرت عن مقتل واعتقال عشرات «الجهاديين»، على وقع استمرار الاعتقالات المرتبطة بهجوم نيس

باريس ـ **فادي الداهوك**

تواصل السلطات الفرنسية حملة الاعتقالات المتعلقة بالهجوم الذي نُفذ في نيس، الخميس الماضي، وأدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص، وذلك بالتوازي مع الكشف عن تنفيذ عملية كبيرة في مالي أسفرت عن مقتل عشرات المقاتلين «الجهاديين» وأسر آخرين. وفي جديد التطورات حول هجوم نيس، أوقفت السلطات الفرنسية أربعة أشخاص إضافيين أمس الثلاثاء.

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مصدر قضائي أن الرجال الأربعة أوقفوا في فال دواز في ضواحي باريس، ويشتبه في أن أحدهم ويبلغ من العمر 29 عاماً، كان على اتصال مع المهاجم التونسي إبراهيم العيساوي.

وأضاف المصدر أن الثلاثة الآخرين كانوا موجودين في منزل الأول. قبل هذه التوقيفات، احتجزت الشرطة ستة أشخاص منذ يوم الخميس، لكن تم إطلاق سراحهم جميعاً، باستثناء مشتبه فيه واحد هو تونسي يُشتبه في أنه سافر مع العيساوي على متن القارب الذي رسا في جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، ثم انتقل معه إلى فرنسا. وبقي العيساوي في المستشفى أمس. وقال مصدر مقرب من القضية، مؤكداً معلومات أوردتها صحيفة «لوفيغارو»، أنه مصاب بفيروس كورونا، وهذا يمكن أن يؤخر جلسة الاستماع له لأيام.

أكدت بارلي توجيه ضربة قوية لجماعة مرتبطة بالقاعدة (لوك فانتس/ فرانس برس)

في سياق آخر، أعلنت فرنسا مقتل العشرات من الجهاديين في مالي، في وقت متأخر من ليل الاثنين، وأسر العشرات أيضاً عقب عملية عسكرية وصفت بـ«الاستثنائية» انتهت من دون جلبة تذكر، حتى إن العملية برمتها حصلت يوم الجمعة ولم يكشف عنها. الكشف عن العملية جاء بالتزامن مع زيارة غير معلنة أجرتها وزيرة الجيوش الفرنسية فلورنس بارلي، إلى منطقة الساحل والنيجر ومالي، للمرة الأولى منذ الانقلاب العسكري الذي أطاح الرئيس المالي إبراهيم بوبكر كيتا.

وقالت في تصريحات مقتضبة إن هذه العملية كانت «فرصة كبيرة (وجّهنا) ضربة كبيرة لجماعة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة». وكشفت وسائل إعلام فرنسية أمس أن العملية تمت بالقرب من حدود بوركينا فاسو، من خلال توجيه ضربات ضد مجموعات كانت تتنقل على دراجات نارية، وتمت بمشاركة طائرات مسيرة ومقاتلات ميراج 2000، وطائرات هليكوبتر و«عشرات الكوماندوز على الأرض»، الذين تمكّنوا من أسر عشرات الجهاديين.

وتأتي هذه العملية في أعقاب نجاح باريس في تحرير 4 رهائن أخيراً، بينهم العاملة الإنسانية صوفي بترونين، بعد مفاوضات قادتها باماكو، وأفرج في المقابل عن نحو 200 معتقل من الجهاديين، بينهم العشرات من القياديين والشخصيات البارزة، ما أثار حينها قلقاً من أن تتمكن حركة «أنصار الإسلام» من تنظيم عملياتها أكثر وحصولها على دفعة معنوية كبيرة.